التنافس البريطاني – الفرنسي – الامريكي

على نفط العراق ١٩١٤ – ١٩٢٥

دراسة تأريخية

.....

المدرس ذياب عبود حسين الفهداوي

جامعة الأنبار / كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

المدرس الدكتور منير عبود جديع

جامعة الأنبار / كلية الآداب

المقدمة

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على موضوع في التاريخ الاقتصادي للعراق، وهو في غاية الأهمية، بعنوان التنافس البريطاني – الفرنسي – الأمريكي على نفط العراق من عام ١٩١٤– ١٩٢٥.

كانت عوامل اقتصادية تاريخية داخلية وخارجية، أدت دوراً كبيراً في توجه عدد من الدول الأوربية الى منطقتنا العربية، وأخذت في البداية شكلاً دبلوماسياً وتجارياً وتبشيرياً في التنافس، استعملت فيه الأساليب الدبلوماسية المرنة والأحلاف العسكرية.

بعد منح الألمان امتياز سكة حديد بغداد – برلين عام ١٩٠٣، والذي أصاب عمق المصالح الاقتصادية البريطانية الحيوية، بدأت بريطانيا تنظم أوراق اللعبة بشكل جيد، ومارست مع شركاتها ضغوطا دبلوماسية ومصرفية، للحيلولة دون حصول الألمان على الامتياز.

دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا في الخامس من تشرين الثاني وأصبح النفط محوراً من المحاور الرئيسة للعمليات الحربية في المشرق العربي وبدأت الدول الحليفة تطرح مسألة تقاسم اراضي الدولة العثمانية في حال هزيمتها. وفي السادس من تشرين الثاني نزلت القوات البريطانية عند شط العرب واخذت تتقدم نحو مدينة البصره. وكان الهدف من العملية حماية مواقع النفط في عبادان والزحف نحو مناطق النفط في شمال العراق.

في الرابع من آب عام ١٩١٤ وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وانتهت في الاول من تشرين الثاني ١٩١٨ دون ان يحسم الوضع النهائي للامتيازات النفطية في العراق، ودخول فرنسا حلبة المنافسة للحصول على نصيب من نفط العراق من خلال تفاهمات واتفاقات بين بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تقومان بشراء النفط من الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اصبح موضوع النفط الشغل الشاغل لكل من بريطانيا وفرنسا، فوجهت هذه الدول اهتمامها نحو نفط منطقة الشرق الاوسط، لا سيما نفط العراق، يدفعها ذلك عوامل عدة منها النقص المتوقع في احتياطي النفط لديها والتخوف من احتكار بريطانيا لاحتياطي النفط بعد احتلالها العراق. الى جانب ارتفاع حاجة هذه الدول للنفط. كل هذه العومل دفعت بشركات النفط التابعة لتلك الدول للبحث عن امتيازات جديدة هناك واقنعت حكوماتها بتقديم الدعم لها بشتى الوسائل.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب تدور رحاها، بدأت المفاوضات بين البريطانيين والفرنسيين لبلورة مشروع تقاسم مناطق النفوذ التي كانت خاضعة للدولة العثمانية التي انتهت بتوقيع اتفاق سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦. لذلك اصبح النفط بعد الحرب من اهم المسائل التي تركز حولها الصراع بين دول

الحلفاء وظهور الخلاف بين بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل في شمال العراق وما اعقبها من تسويات اصر فيها البريطانيون على ضرورة تعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو لجهة ضم الموصل الى منطقة النفوذ البريطاني فجاء اتفاق سان ريمو ١٩٢٠ الذي اتاح لفرنسا الحصول على النفط بشكل منتظم وفتح الطريق امام امكانية دخولها في شركة النفط التركية، كما ثبت مركز بريطانيا النفطي في المشرق العربي، لاسيما في العراق، وبالتالي فان موضوع النفط قد خرج من نطاقه الحر الفردي الى نطاق العلاقات الدولية. لكن هذا الاتفاق اثار قلق الولايات المتحدة الامريكية فانها قد ازيحت عن هذه الغنيمة بحجة انهم لم يدخلوا الحرب ضد العثمانيين، ولا يحق له ان يسهموا في تنظيم السلام بين العثمانيين والحلفاء.

قسمت البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تناول المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظهور التنافس البريطاني – الفرنسي على نفط العراق حتى عام ١٩١٧. وتضمن المبحث الثاني: التنافس البريطاني – الفرنسي على نفط العراق واتفاقيات التسوية ١٩١٨ – ١٩٢٠، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان: الاهتمام الأمريكي بالنفط العراقي وأثره على التنافس البريطاني – الفرنسي ١٩١٤ – ١٩٢٥. اما الخاتمة فقد انصبت على بيان ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الأول
الخلفية التاريخية لظهور التنافس البريطاني - الفرنسي على نفط العراق

كانت المنطقة تستعر بأوار التنافس الأوربي الذي بلغ حده الأقصى، فالألمان بعد اعلان وحدة بلادهم عام ١٨٧١م أضحى شغلهم الشاغل الحصول على المستعمرات وتوسيع مناطق النفوذ. وقد وجودوا ضالتهم في الدولة العثمانية، التي كانت تعاني من الاضطراب والتخلف في اطرافها المترامية، وانعدام الثقة مع فرنسا وبريطانيا، اللتين جهدتا في اقتطاع الغنائم والامتيازات منها، فبعد ان كانت امتيازات سكك الحديد في الدولة العثمانية تحت النفوذ البريطاني والفرنسي فقط، اذ استطاع الرأسمال الألماني، التغلغل في هذا المجال، والحصول على امتياز سكة حديد سيكتوري– أزمير، البالغ طولها ٩١ كم، وسكة حديد أرمسيت – قونية، البالغ طولها ٤٧٨ كم[١].

كان الاهتمام الجدي بالنفط العراقي قد بدأ منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما استقدم الوالي مدحت باشا[٢] الخبراء الالمان عام ١٨٧٢، لاستثمار النفط الموجود في منطقة خانقين ومندلي، لكن عزله عن الولاية في العام نفسه، حال دون انجازه[٣].

وكان لجهود السلطان عبدالحميد الثاني[٤]، الاهمية البالغة في مجال النفط، في اصداره فرمان عام ١٨٨٩ المتضمن ربط الاراضي النفطية في ولاية الموصل، بادارة الاملاك السنية الخاصة بالسلطان، لبقائها في خدمة مصالح الدولة العثمانية[٥] وكانت المانيا هي أول من حصل على امتيازات نفطية في اراضي الدولة العثمانية لدى زيارة القيصر الألماني فيلهلم الثاني[٦] (Wilhelm II) الى اسطنبول عام ١٨٩٨ وكان ذلك الاهتمام متزامناً مع ظهور سياسة المانية شرقية عرفت يومئذ بسياسة الاندفاع نحو الشرق[٧].

بذل السلطان عبدالحميد جهودا كبيرة في اقناع كالوست كولبنكيان[٨] (Calouste Gulbankian) لوضع دراسة عن منابع النفط في العراق، وبالفعل كان لتقاريره اهمية كبيرة في صدور فرمان عبدالحميد الثاني عام ١٨٩٩، المتضمن حصر حقوق البحث والتنقيب عن النفط بالخاصية السلطانية [٩].

استمر الالمان يبذلون جهوداً متواصلة، في الحصول على موطأ قدم في مجال حقوق التنقيب عن النفط حتى نجحوا في مسعاهم عام ١٩٠٣، بعد توقيع امتياز سكة حديد، قونية – بغداد – البصرة، وحصلوا على حق استغلال المعادن على جانبي السكة لمسافة ٢٠ كم، وعلى اساس هذا الامتياز، استطاعت المانيا من توقيع عقد مع ادارة الاملاك الخاصة في العام ١٩٠٤ لمدة سنة واحدة، تقوم فيه باعمال التنقيب في حقول ولايتي الموصل وبغداد [١٠].

كانت بريطانيا بين الدول الكبرى السباقة الى فتح باب الصراع العالمي على النفط، كما كانت أول من سعى الى الحصول على امتياز التنقيب خارج حدودها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لاسيما في العراق التي أثبتت الأبحاث وجود النفط فيها. ولم تكن بريطانيا الدولة الوحيدة في هذا الميدان، فقد كانت هناك المانيا وفرنسا، وكانت ايضاً الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من سياسة العزلة التي ألزمت بها نفسها في تلك المرحلة من التاريخ[١١]، إذاً أصبح النفط الشغل الشاغل للدول المتقاتلة والشركات الدولية النفطية في اثناء الحرب العالمية الأولى بعد أن أصبح الطلب عليه يتزايد يوماً بعد يوم، وقد تفاهم عدد من هذه الشركات مع بعضها البعض لاستخراج نفط العراق واحتكاره[١٢].

وعلى الرغم من الحظوة التي كان يتمتع بها الالمان في تلك الحقبة لدى الحكومة العثمانية إلا ان التقارير السرية التي وردت السلطان العثماني من الموصل، كشفت حقيقة مهمة البعثة الآثارية التي تتركز في البحث عن النفط، وقد أثارت حفيظته، وجعلته ساخطا عليهم، الا انه من جانب اخر، وبحذقه السياسي، التزم جانب الصمت، وفضل الانتظار، فالبحوث هذه لابد ان تصب في مصلحة الدولة العثمانية، ولاسيما انه لم يقدم اي تعهدات لالمانيا حول هذا الموضوع [١٣].

توترت العلاقات الدولية واشتد تسابق الدول في الاستعداد للحرب، وكشفت بريطانيا عن مساعيها الخفية في السيطرة على منابع النفط، اذ اعلنت عن امتلاكها لاكثرية الاسهم في شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية واجبرت الباب العالي على ان يوافق مبدئياً على منح شركة النفط التركية امتياز استخراج النفط في العراق بموجب بروتوكول عام ١٩١٣ وكانت الشركات الانكليزية تملك ٧٥٪ من اسهم هذه الشركة[١٤].

في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤نجحت مساعي شركة النفط التركية اذ ارسلت الحكومة العثمانية رسالة الى السفير البريطاني في اسطنبول تعلمه بان وزير المالية العثماني وافق على تأجير شركة النفط التركية ترسبات النفط المكتشفة او التي ستكتشف في المستقبل في ولايتي الموصل وبغداد وانه يحتفظ بحقه في المشاركة في الشركة وتحديد شروطها[١٥]. واصبحت هذه الرسالة اهم وثيقة بيد الشركة لتعتمد عليها في المطالبة بحق الامتياز حتى بعد انهيار الدولة العثمانية.

أولاً – الحرب العالمية الأولى وتقاسم مناطق النفوذ النفطي بين بريطانيا وفرنسا

كان المسؤولون البريطانيون ومنذ وقت طويل يدركون الأهمية القصوى للعراق، نظراً لمتطلبات المستعمرات البريطانية، وخاصة الهند، وكان آرثر جيمس بلفور[١٦] (Arther James Balfour)، قد صرح قبل الحرب بأنه ليس بالإمكان تنحية موضوع النفط جانباً، إذ شدد على ضرورة الاستحواذ على نفط العراق وفارس، لأن الموصل تشكل منبع نفط مهم[١٧]. وأكد مارك سايكس[١٨] (Mark Sykes)، على أهمية تمسك بريطانيا بزمام السيطرة على العراق أثناء الحرب وبعدها[١٩]. والى جانب ذلك بدأت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى بوضع خطة لإنجاز مدَ خطوط الأنابيب، وسكة الحديد، وبناء مصافي النفط، وعمليات حفر لآبار النفط في العراق[٢٠].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى في آب عام ١٩١٤ تأكدت الأهمية الاستراتيجية للنفط الذي أصبح الوقود الأساسي لآلة الحرب. في هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة الامريكية وشركاتها تتحكم في تموين

سوق النفط العالمي، إذ زودت جيوش الحلفاء في حربها ضد الألمان بحوالي ٨٠٪ من النفط الذي استهلكته معداتها الحربية[٢١]، فكانت هناك خشية لدى بريطانيا وفرنسا من ان يصبح الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة الامريكية في خطر بغضون عشر سنوات، وهذا أزعج البريطانيين والفرنسيين مما دفعهم للبحث عن مصادر النفط خارج حدودهما الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة العراق[٢٢].

ثانياً: المفاوضات البريطانية – الفرنسية (اتفاقية سايكس – بيكو) عام ١٩١٦

تطور التنافس البريطاني – الفرنسي على النفط العراقي في اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى واخذ شكل مفاوضات واتفاقات سرية ومؤتمرات، كان قسم منها عدَ استكمالاً لما بدئ به قبل الحرب، اذ كانت الحكومة العثمانية هي الطرف الاساس في منح الامتيازات النفطية، ولكن بعد ان تغيرت موازين الصراع والمنافسة بعد خروج الدولة العثمانية والمانيا، وكخطوة استباقية – اقدم كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا في الخامس عشر من آيار عام ١٩١٦ على عقد اتفاقية سرية عرفت باتفاقية سايكس – بيكو [٢٣]، لاقتسام تركة الدولة العثمانية.

كانت البداية الاولى للمفاوضات بين الجانبين الفرنسي والبريطاني من (التاسع ـ الخامس عشر من أيار ١٩١٦) ومثّل بريطانيا وزير خارجيتها مارك سايكس (mark sykes) ومثل فرنسا وزير خارجيتها جورج بيكو[٢٤] (George Picot) في مدينة بطرس بورغ في روسيا، وتخللها كثير من المناقشات والمذكرات والاقتراحات لاقتسام تركة الدولة العثمانية، فأصبح غربي سورية ولبنان وكيليكيا والجزء الشرقي من الأناضول من نصيب فرنسا، وسيطرت بريطانيا على جنوبي ووسط العراق وميناءي حيفا وعكا في فلسطين، وعدت القدس منطقة دولية، ودخل شرقي سورية والموصل في منطقة النفوذ الفرنسي، ودخل شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد في منطقة النفوذ البريطاني[٢٥]، اذ أصبح العراق الحالي موزعا على الاقسام الثلاثة الاتية [٢٦]:

أولاً – المنطقة الشمالية اي الموصل تحت نفوذ فرنسا.

ثانياً – المنطقة الجنوبية اي البصرة تحت نفوذ بريطانيا تتصرف بها كما تشاء.

ثالثاً – المنطقة الوسطى الواقعة بين المنطقتين الشمالية والجنوبية تقام فيها دولة عربية تحت نفوذ بريطانيا. أما روسيا فكان لها حصة من هذه الخارطة لكنها حرمت منها بسبب انسحابها من الحرب العالمية الاولى بعد ان كانت تقاتل الى جانب دول الحلفاء وتقاسمتها بريطانيا وفرنسا، وبعد قيام الثورة

البلشفية[٢٧] في تشرين الأول عام ١٩١٧، نشرت روسيا نصوص هذا الاتفاق الذي بقي سراً حتى ذلك الوقت ؛ لأنه يتناقض مع الاتفاق العربي مع بريطانيا[٢٨]. لقد أعاد هذا الاتفاق رسم الخارطة الجغرافية والسياسية للمنطقة على وفق المصالح النفطية لكل من بريطانيا وفرنسا.

يتبين من بنود هذا الاتفاق مدى اصرار الدول الاستعمارية على تمزيق المشرق العربي وتوزيع مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا، ومن ثم وضع الاسس لمشاريع الدول التي ستقوم على انقاض الدولة العثمانية المنهارة، وكانت الحركة الصهيونية قد حصلت من بريطانيا في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ على وعد بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين (وعد بلفور)[٢٩] بينما اخلت بريطانيا بالوعود التي قطعتها للعرب في اثناء الحرب.

في ضوء هذا التقسيم، فإنَّ ولاية الموصل، التي ضمت ألوية الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية وما فيها من مستودعات النفط، اصبحت من نصيب فرنسا[٣٠]، وعلى هذا الاساس وافقت بريطانيا على مضض؛ لأن تفكيرها في تلك الآونة كان منصبا على تدشين حاجز بين الدولة العثمانية وروسيا، لذلك وافقت على درج ولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي انسجاما مع هذا التفكير[٣١]، علما بأن فرنسا لم يكن لها اسهم في شركة النفط التركية لا قبل الحرب، ولا في اثنائها، ولم تنص الاتفاقية على منح فرنسا اية حصة من نفط الموصل، الا ان فرنسا طمأنت بريطانيا بأن حقوقها في الموصل لن تتأثر بالاتفاقية [٣٢].

وحينما عصفت الازمة الاقتصادية بالعالم في نهاية عام ١٩١٧ من جراء تناقص المخزون النفطي بادرت الحكومة الفرنسية الى انشاء هيأة مختصة برئاسة عضو مجلس الشيوخ الفرنسي هنري بيرانجيه[٣٣] (Henery Beranger) سميت باللجنة العامة للبترول، ولم يلبث هذا الرجل ان اكتسب حنكة وكفاءة في الشؤون النفطية بعد ان درب على يد كولبنكيان[٣٤].

اخذت بريطانيا تراجع حساباتها في مسألة الموصل واستغلال خاماته النفطية، وهنا تجدر الاشارة الى ان الاتراك عندما وقعوا شروط هدنة مودروس[٣٥] مع بريطانيا في الثلاثين من تشرين الاول ١٩١٨، وافقوا على تصفية ممتلكاتهم العربية ومنها العراق، لكن القوات البريطانية لحظة توقيع الهدنة كانت على بعد ١٥٠ كيلو متراً من الموصل، اي ان الموصل لم تكن من ضمن شروط الهدنة، وعلى الرغم من ذلك واصلت القوات البريطانية زحفها لاحتلال الموصل وتمكنت من احتلالها في السابع من تشرين الثاني عام ١٩١٨ [٣٦].

وفي كانون الثاني عام ١٩١٨ عقد اجتماع بريطاني ـ فرنسي حضره عن الجانب البريطاني رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج[٣٧] (David Loyd George) وعن الجانب الفرنسي رئيس الوزراء جورج كيلما نصو[٣٨](George Clemenceau) على أثره تنازلت فرنسا عن الموصل لبريطانيا لقاء حصولها على حصة من نفط الموصل [٣٩]، وحصولها على دعم بريطانيا في تنفيذ احكام اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ في مسألة انتدابها على سورية ولبنان بما في ذلك دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت[٤٠]، وذلك بانسحاب الجيوش البريطانية من السواحل السورية، وان تكون السند اللازم لها في حال اعتراض الولايات المتحدة الامريكية [٤١]. لاشك ان فرنسا تنازلت عن الموصل لانها كانت بحاجة الى الدعم البريطاني في المفاوضات المقبلة مع المانيا [٤٢] وانها كانت مشغولة بقضاياها الاوربية وهذا اتاح لبريطانيا ان تنتهز الفرصة، وتستثمر المفاوضات لجعل الموصل من نصيبها.

المبحث الثاني

التنافس البريطاني – الفرنسي على نفط العراق واتفاقيات التسوية ١٩١٨ – ١٩٢٠

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ لم تبق قوة رئيسة في العالم لا تدرك اهمية النفط الحيوية والاستراتيجية للامن القومي والاقتصادي للدول. فالنفط على قول السيناتور الفرنسي هنري بيرانجيه ((كان دم الحرب وسيكون دم السلام[٤٣]. لذلك اصبح موضوع البترول بالغ الاهمية بحيث لم يعد بالامكان ان تجعل منه قضية مجردة.

اصبح النفط بعد الحرب من اهم المسائل التي تمحور حولها النقاش والصراع بين الحلفاء عندما انصرفوا الى اقتسام الغنائم، وهكذا باتت السمة التي اتصفت بها مرحلة البحث هي الصراع على النفط، وتميزت هذه المرحلة ايضا بعودة الخلافات بين بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل وما اعقبها من تسويات[٤٤]. وقد استمر هذا الخلاف الى ان كلف رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو رئيس اللجنة العامه للبترول بيرانجيه بمفاوضة الحلفاء من اجل تنظيم سياسة بترولية اوروبية.

أولاً: اتفاق لونغ – بيرانجيه (Long – Beranger)) ١٩١٩:

عارضت فرنسا الاحتلال البريطاني للموصل وعدته نقضاً لاتفاقية سايكس – بيكو التي وضعت الموصل تحت الوصاية الفرنسية. وكان البريطانيون يصرون على تعديل ذلك الاتفاق بدافع السيطرة على هذه المنطقة التي تزخر بثروة نفطية هائلة [٤٥].

وفي الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٨ قدم هنري بيرانجيه الى رئيس الحكومة الفرنسية كليمانصو مذكرة تتضمن، تأمين استقلال القرار الفرنسي والعالم بدأ يدخل في مرحلة السلام، لذا يجب على بريطانيا ان تؤمن لها مشاركة بالمناصفة في استغلال سائر المصادر النفطية الموجودة لتحقيق تعاون ينسجم مع الاسس العامة للسياسة البريطانية والفرنسية [٤٦]، ولتحقيق هدف فرنسا في الحصول على تنازلات من جميع الحلفاء في الحصص من سائر الامتيازات البترولية الدولية كأمتياز العراق وفارس.

وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه سافر بيرانجيه الى لندن لينظم الى حفلة عشاء اقيمت في لانكسترهاوس (Lancaster House) تكريما لمندوبي الحلفاء في مؤتمر النفط الذي كان يرأسه وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزون[٤٧](Lord G.N Gurzon) ،وكذلك حضره عن الجانب البريطاني مدير المكتب التنفيذي للبترول ورئيس المؤتمرالسير جون كادمان[٤٨] (Sir. John Cadmann) والمسؤول المباشر عن شركة النفط الانكليزية الفارسية اللورد كوداري (Lord Cowdary) والسير ماركوس صموئيل (SirMarcusSamuel)،وهنريديتردنغ Henry Dieter (Deng) عن الشركة الهولندية الملكية(شل)، فضلاً عن عدد من كبار الضباط الذين كانت لهم علاقة بالشرق الاوسط. وعند رفع الكؤوس شرب بيرانجيه نخب (العمل العظيم) الذي قامت به شركات النفط البريطانية والامريكية ابان الحرب واضاف ((ليكن حكمنا عادلاً على بعضنا، ولنعترف بأننا عملنا باخلاص لنصبح حلفاء ومخلصين ليس في اثناء الحرب فقط، بل اصدقاء الى الابد))[٤٩].

وكان هذا المؤتمر مناسبة لطرح بيرانجيه امكانية حلول فرنسا محل المانيا اذ اصبحت هي المالكة لنسبة ٢٥٪ من شركة النفط التركية التي كان من اهدافها استغلال نفط الموصل، الا ان البريطانيين اصروا على ضرورة موافقة فرنسا على تعديل اتفاقية سايكس – بيكو لضم الموصل، الى منطقة النفوذ البريطاني وفرنسا لم تكن متمسكة بالموصل الا مقابل ثلاثة مطالب[٥٠]:

أولاً- اعطاء فرنسا من حصتها في نفط الموصل.

ثانياً- دعم بريطانيا لتطبيق اتفاقية سايكس – بيكو (باستثناء الموصل) ووقوف البريطانيين الى جانب فرنسا في حصتها من نفط الموصل.

ثالثاً- وضع دمشق وحلب تحت الانتداب الفرنسي كما هو الحال بالنسبة للاسكندرونة وبيروت، وهذا يعني تخلي بريطانيا عن دعم الملك فيصل الاول وطموحاته بتوحيد سورية تحت سلطته[٥١].

والى جانب ما طلبه الفرنسيون وردت الخطابات التي جاءت على لسان بيرانجيه في المؤتمر ((لقد انتصر الحلفاء بدماء جنودهم، ولكن النصر لم يكن ليتم لولا ذلك الدم الآخر الذي اسمه النفط، وكان الفضل في ذلك للشركات الكبيرة كشركة شل وشركة النفط الآسيوية وشركة ستاندرد أويل وشركة مكسيكان ايغل والشركة الانكليزية الفارسية واخواتها في البر والبحر، وسيذكر التاريخ باعجاب وتقدير مساعيها لاجل القضية البشرية، وسيذكر بشرف مديريها العظام ديتر دينغ وبدفورد وغرينواي الذين سيذكرهم اطفالنا في مقدمة محرري المدنية)) [٥٢].

وفي السادس من كانون الثاني ١٩١٩ بدأت مفاوضات النفط بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، وكانت تتعلق بالحقول المكتشفة في العراق وروسيا ورومانيا وسائر الحقول التي كان يجري الاستكشاف فيها. وانظمت فرنسا الى شركة النفط التركية وحصلت على نصيب يتراوح بين ٢٠-٣٠٪ كحصة لفرنسا من نفط العراق مقابل تسليم الموصل اليهم[٥٣].

وفي اطار ذلك الاتفاق وقع كل من مستشار اللجنة الفرنسية العامة للبترول هنري بيرانجيه ووزير النفط والمستعمرات البريطاني وولتر لونغ[٥٤] (Walter Long) في الثامن من نيسان ١٩١٩ لبدء المباحثات حول تنسيق السياسات الفرنسية والبريطانية النفطية في الشرق الادنى والبلاد المجاورة للبحر المتوسط من اجل استغلال مختلف الحقول البترولية، وقد نص الاتفاق على مايأتي[٥٥]:

أولاً- في حالة صدور قرار عصبة الامم (The League of Nations) بالانتداب البريطاني على العراق تقوم بريطانيا بدور الوساطة لدى الحكومة العراقية من اجل الحصول على امتياز مماثل للذي كانت منحته لشركة النفط التركية او للشركة التي سيتم تأسيسها والتي ستحل محل هذه الشركة الاخيرة.

ثانياً- حصول الحكومة الفرنسية على نسبة من رأس مال هذه الشركة كما وجب توزيع حصص شركة النفط التركية على النحو الآتي: ٧٠ ٪ لبريطانيا و٢٠ ٪ لفرنسا و ١٠ ٪ لحكومة العراق، واذا ابدت الحكومة العراقية عدم رغبتها في هذه الحصة، فستوزع بين بريطانيا وفرنسا بالتساوي.

ثالثاً- تعمل الحكومة الفرنسية على تسهيل مد خط للانابيب، لنقل نفط العراق وايران الى البحر المتوسط، وسيجري اختيار الموانئ بالاتفاق بين الطرفين، وان تعمل الحكومة البريطانية على اعفاء البترول من الضرائب لقاء مروره بالاراضي الخاضعة لانتدابها. كما تتعهد الحكومة البريطانية بمنح

التسهيلات ذاتها في حال مرور الانابيب عبر الاراضي العراقية الى الخليج العربي وانشاء المستودعات والصهاريج والمصافي والارصفة البحرية.

وفي ضوء ذلك الاتفاق جرت مباحثات مطولة تم على اساسها توقيع مذكرة أولية في التاسع عشر من كانون الاول ١٩١٩ وبعد اجراء تلك المحادثات وقع السير همرغرين وود[٥٦](Sir Hamur Green Wood) والسيناتور الفرنسي هنري بيرنغر[٥٧] (HenryBeringr) مذكرة اولية للاتفاق حول العراق، اذ تمنح فرنسا ٢٥ ٪ من اسهم شركة النفط التركية مقابل موافقتها على بناء خطين للانابيب يعبران منطقة انتدابها في سورية، والمحافظة على عملية نقل النفط من العراق وفارس، وقد ذهبت هذه الحصة الى فرنسا بقصد ضمان مساندتها لبريطانيا ضد الولايات المتحدة الامريكية [٥٨].

وفي الخامس والعشرين من كانون الاول تم توقيع الاتفاقية النفطية حول العراق، جاء فيها: ((ان الحكومة البريطانية قررت منح الحكومة الفرنسية او من يمثلها حصة المانيا بما يقارب ٢٥٪ من الانتاج الصافي من النفط حسب الاسعار المتداولة في الاسواق واحتفظت لنفسها بـ ٧٥٪)) [٥٩]، وصار هناك تنسيق بين ديتر دنغ والشركة الهولندية شل لتأسيس شركة فرنسية لاستثمار الحصة الفرنسية من نفط العراق، وتأسيس الشركة البحرية للبترول من اجل نقل المنتجات البترولية [٦٠].

وهكذا تم بموجب هذا الاتفاق مبدأ التعاون والتعامل لنقل الانتاج البترولي الذي حصلت فرنسا بموجبه على نجاح لابأس به، غير ان معارضة لويد جورج للاتفاقية، ومقاومة وزير الخارجية اللورد (كيرزون) ورغبة بريطانيا بضرورة مرور خطوط سكك الحديد والانابيب من العراق الى البحر المتوسط عبر سورية قد عرقل تصديق الاتفاقية، ولكن مخاوف بريطانيا من اتفاق فرنسا مع المصالح الامريكية على حساب بريطانيا، ورغبة قسم من الاوساط الفرنسية بضرورة التعاون مع بريطانيا كل ذلك كان عوامل مهدت للاتفاق النهائي بين الطرفين، فوقعت مذكرة جديدة للاتفاقية في التاسع والعشرون من كانون الاول ١٩١٩ تنص على منح فرنسا ٢٥٪ من حصص شركة النفط التركية، لذلك وافقت فرنسا على مد خطين منفصلين لأنابيب البترول وسكك الحديد الضرورية لانشاء وصيانة خطوط نقل البترول من العراق وايران [٦١].

تعد اتفاقية لونغ – بيرانجيه بين بريطانيا وفرنسا اول اتفاقية دولية وضعت خطوط عامة لسياسة بريطانية فرنسية مشتركة فيما يتعلق بالنفط في الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الاولى، وقد تعهدت بريطانيا التي كانت تحتل العراق انها عند حصولها على الانتداب على العراق ستطلب من الحكومة العراقية وشركة النفط التركية او الشركة التي تحل محلها ستطلب منها الحقوق التي اكتسبتها الشركة

السابقة من الحكومة العثمانية، غير ان هذا الاتفاق لم يطبق فعلياً بسبب بروز مشكلة ضمان الانتداب الفرنسي على سورية والخلاف على مستقبل ولاية الموصل. وقد دخل الطرفان في مفاوضات جديدة ادت الى الوصول الى ما يعرف باتفاقية سان ريمو للنفط عام ١٩٢٠[٦٢].

ثانياً – اتفاق سان ريمو النفطي ١٩٢٠ (San Remo):

عاد مجلس الحلفاء للانعقاد في مدينة سان ريمو الايطالية، في المدة ما بين التاسع عشر والخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠، للبحث في شروط الحلفاء للصلح مع تركيا، فقد قرر الحلفاء استقلال سورية تحت الانتداب الفرنسي، واستقلال العراق تحت الانتداب البريطاني، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وكان ذلك سعياً لتحقيق وعد بلفور لإنشاء وطن قومي لليهود على ارض فلسطين العربية، كما تناول المؤتمر مسألة النفط في الشرق الاوسط ولاسيما النفط في العراق [٦٣].

وفي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ تم التصديق على اتفاقية سان ريمو[٦٤] من رئيسي وزراء فرنسا جورج كليمنصو وبريطانيا لويد جورج وقد تضمنت هذه الاتفاقية عدد من نصوصها التي تهم البحث ما يأتي [٦٥]:

أولاً- جاء في المادة / ٧ من اتفاقية سان ريمو: ((بلاد ما بين النهرين – تتعهد الحكومة البريطانية بأن تمنح الحكومة الفرنسية او من ينوب عنها (٢٥٪)من صافي انتاج النفط الخام بأسعار السوق السائدة التي قد تستطيع حكومة صاحب الجلالة الحصول عليها من حقول نفط بلاد مابين النهرين في حالة ما اذا نما استغلالها بعمل حكومي او في حالة ما اذا استخدمت شركة نفط خاصة لتنمية حقول النفط في بلاد ما بين النهرين فعندها ستضع الحكومة البريطانية في متناول الحكومة الفرنسية حصة قدرها (٢٥٪) من اسهم هذه الشركة ؛ كما ان الثمن الذي سيدفع جراء هذه المشاركة سوف لا يزيد عما يدفعه اي مساهم آخر الى شركة النفط. علاوة على ان شركة النفط المذكورة ستكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة)).

ثانياً- وجاء في المادة/ ٩ ((توافق الحكومة الفرنسية في حال الطلب على بناء خط انابيب متصل مع السكك الحديدية اللازمة لبنائها وادامتها، وينقل النفط من بلاد ما بين النهرين وايران عبر منطقة النفوذ الفرنسي الى ميناء او موانيء تقع على البحر المتوسط)).

ثالثاً- وفي المادة / ١١ من الاتفاقية: ((تقدم فرنسا التسهيلات في الموانيء التي تقع على البحر المتوسط في حالة وجود الحاجة لإنشاء المستودعات والسكك والمصافي وارصفة التحميل، وان النفط الذي

سيصدر سيعفى من رسوم التصدير والترانزيت، وتعفى المواد اللازمة لبناء خطوط الأنابيب والسكك والمصافي والمعدات الاخرى من رسوم الاستيراد او الاجازات)).

كانت الحكومة الفرنسية تطالب برفع حصتها الى (٥٠٪) من النسبة، لكن الحكومة البريطانية اصرت على إبقاء النسبة في حدود (٢٥٪)[٦٦]، وهذا ماتم إقراره في مؤتمر سان ريمو، إذ تعهدت بريطانيا بمنح فرنسا (٢٥٪) من صافي انتاج النفط الخام حسب اسعاره في السوق العالمية [٦٧]، او من اسهم الشركة التي تتولى تنمية حقول نفط العراق، ونصت الاتفاقية ايضاً على ان تكون الشركة تحت السيطرة البريطانية، وان تمنح للحكومة العراقية او المصالح العراقية (٢٠٪) من رأسمال الشركة [٦٨]، وان تحصل فرنسا من الشركة الانكلو – فارسية على منتجات بترولية بواسطة خط انابيب يمتد من فارس حتى البحر المتوسط مروراً بالأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، على ان يتم الاتفاق على ذلك بين كل من الشركة الانكلو فارسية والحكومة الفرنسية [٦٩] وعندما اجتمع الحلفاء في سان ريمو اكدوا على تقسيم الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية.

وبناء على طلب الحكومة الفرنسية في آيار ١٩٢٠ اكدت الحكومة البريطانية على لسان ممثلها السير جون كدمان[٧٠] بما يأتي:

أولاً – أنها تحدد الحقول المكتشفة أو التي سيصار الى اكتشافها في العراق والتي هي في منطقة الانتداب البريطاني:

أ- تكون الحقول النفطية التي توجد على امتداد خط بغداد ضمن رقعة من الأرض لا يزيد عرضها على عشرين كيلو متراً من طرفي الخط الحديدي من الحقول التي تعود ملكيتها الى الخاصية السلطانية العثمانية في ولايتي الموصل وبغداد.

ب- حقول منطقة نفط خانة التي نقلت ملكيتها الى تركيا عام ١٩١٣.

ثانياً – تم توضيح حقوق الحكومة الفرنسية بما يأتي:

أ- استلام حصة (٢٥٪) من النفط الخام المستخرج من الحقول المذكورة اعلاه.

ب- ان يحدد السعر الذي سيطبق عليها بنسبة سعر الكلفة عند وصول النفط الى الموانئ على البحر المتوسط، او على موانئ الخليج العربي، في حالة انشاء اي من الخطين.

ثالثاً – في حالة ما اذا اسست شركة خاصة او اكثر من شركة بغية استغلال هذه الحقول سيحتفظ للحكومة الفرنسية او من ينوب عنها بحق الاشتراك بـ (٢٥٪) من رأس مال هذه الشركة، او الشركات الأخرى.

في العاشر من آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر[٧١](Severs)،التي اكدت على الصفة القانونية لمعاهدة سان ريمو، وحرمت تركيا من الأجزاء العربية وابقت على احكام الامتيازات الاجنبية التي منحتها الحكومة العثمانية للشركات ورعايا الحلفاء قبل التاسع والعشرين من تشرين الآول ١٩١٤ وتاريخ بدء تطبيق المعاهدة [٧٢] واستكمالا لتنفيذ قرارات مؤتمر سان ريمو المتعلقة بالنفط، ولم تكتف بريطانيا بالشروط السابقة، بل اشترطت لاحتفاظ العراق بولاية الموصل، شرطا تعسفياً آخر، وهو موافقة الحكومة العراقية على منح امتياز استخراج النفط الى شركة بريطانية مستعملةً كل وسائل الضغط لحصول الشركة على الامتياز وبالشروط التي املتها [٧٣].

اما الاوساط العالمية ذات الصلة بموضوع النفط، فلم تبق مكتوفة الايدي فعندما عرفت الولايات المتحدة بالقرارات السرية في سان ريمو، احتجوا بشدة على ذلك في مذكرات رسمية في آيار وحزيران ١٩٢٠، وانطلقوا في احتجاجاتهم عن طريق مذكرة سفير الولايات المتحدة الامريكية جون و. ديفيس(john davis) في لندن بصدد الادعاءات الآتية [٧٤]:

أولاً- ان البريطانيين والفرنسيين خرقوا سياسة الباب المفتوح الذي يمنح دول مؤتمر الصلح في فرساي فرصاً متساوية.

ثانياً- ان الحلفاء مدينون بانتصارهم لمشاركة الولايات المتحدة في الحرب الى جانبهم وانه لابد من مكافأتها على ذلك.

ثالثاً- ان الولايات المتحدة تشكك في سلامة سيطرة بريطانيا على شركة النفط التركية على اساس مبادئ القانون الدولي.

وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت خطة ((سياسة الباب المفتوح)) Policy – Open Door وتتلخص هذه السياسة بالنقاط الآتية [٧٥]:

أولاً- ان يعامل رعايا جميع الأمم بالتساوي امام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب.

ثانياً- ان لا تكون الامتيازات الاقتصادية التي تمنح في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة.

ثالثاً– ان الحرب كسبتها الدول المتحالفة والمؤتلفة التي حاربت جنبا الى جنب، ولذلك يجب ان يكون لرعايا جميع هذه الدول حق المشاركة بأية منفعة سواء اكانت تتعلق بالنفط او بغيره، والا ينحصر هذا الحق برعايا دولة معينة.

رابعاً– ان اتفاقية سان ريمو ٢٠ نيسان ١٩٢٠ فرطت بحقوق الرعايا الامريكيين.

خامساً– انه لم يعد للشركة التركية اية حقوق في نفط العراق، وانه لا يصح ان يعد اي امتياز شرعياً ما لم يمنح من الحكومة التي ينتخبها الشعب في تلك البلاد.

كانت سياسة الباب المفتوح تسمح لاصحاب شركة النفط التركية بأن تكون لها الحرية التامة للحصول على ايجارات ثانوية، كما يحق كذلك لأية شركة امريكية اخرى للنفط ان تهتم بنفط العراق، اما فيما يتعلق بالحصة التي اقرتها في سان ريمو لفرنسا فقد ذكر اللورد كيرزون أنها كانت مقابل التسهيلات التي سوف يمكن بها ايصال نفط العراق الى موانئ البحر المتوسط عبر الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي(٧٦).

ورد كيرزون على الاستفسارات الامريكية المتعلقة ببناء ارصفة ومنشآت، ومد انابيب داخل العراق، قال:" انه لم تجر عملية انشاء لأنابيب النفط، أو بناء مصاف، معتبراً قيام البريطانيين ببناء سكك الحديد، وأرصفة الموانئ، اجراءً ضرورياً للاحتلال العسكري، وانه ليس صحيحاً الادعاء بأنه قد تم التطلع الى الادعاء بالسلطة المطلقة على موارد النفط " (٧٧).

واشار كيرزون الى السياسة العامة لبريطانيا، بأن نسبة (٢,٥٪) من النفط العالمي كان يأتي من داخل الامبراطورية البريطانية، وأنه اذا ما تم ادراج منتوج النفط لبلاد فارس ضمن النفط المستخرج من داخل بريطانيا فأن المجموع سوف لايزيد عن نسبة (٤,٥٪) من مجموع الانتاج العالمي للنفط، وهذا لا يساوي شيئاً امام انتاج الولايات المتحدة الكبير، الذي يزيد عن (٨٠٪) من مجموع الانتاج العالمي (٧٨).

وفي العشرين تشرين الثاني ١٩٢٠، صرح وزير الخارجية الامريكي بينبردج كولبي(٧٩) (Benberdg Colby)بأنه لايمكن التوفيق بين اتفاق سان ريمو النفطي وبين بيان اللورد كيرزون السابق الذكر، من ان الادعاءات البريطانية بحقوق الامتياز النفطي العراقيسوف تبقى على وضعها كما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، علماً بأن شركة النفط التركية لم تمتلك قبل الحرب أية حقوق في امتيازات نفطية في العراق، وتابع قائلاً: "إنه لم يستطع أن يفهم إنكار البريطانيين لأية نوايا لديهم لاحتكار صناعة النفط العراقي في الوقت الذي اشترط فيه اتفاق سان ريمو على ان كل شركة نفط خاصة تتقدم بطلب استثمار حقول النفط العراقية يجب ان تكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة"(٨٠)، وهذا الأمر

يؤكد نية بريطانية لاحتكار موضوع النفط، لكن كيرزون أكد للأمريكيين عدم وجود أية نية للاحتكار موضوع النفط، وان اتفاق سان ريمو عد ان جميع حقول النفط التي تشير اليها هذه الاحكام، تخضع للامتياز الذي منحته الحكومة العثمانية قبل الحرب لشركة النفط التركية[٨١] التي اخذت صفة قانونية؛ لان الحكومة العثمانية اعلنت في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٤ ان وزارة المالية العثمانية، حلت محل النظارة الخاصية السلطانية في قضية منابع النفط المكتشفة او التي سوف تكتشف في ولايتي الموصل وبغداد، بتأجير تلك المنابع المذكورة الى شركة النفط التركية[٨٢].اما بالنسبة الى المصالح الألمانية، فقد أوضح كيرزون ان هذه المصالح جرى تصنيفها، واصبحت في ايدي البريطانيين [٨٣].

وبعد مضي ستة اشهر ايفي الرابع عشر من آب ١٩٢١ أعلمت الولايات المتحدة الامريكية وزارة الخارجية البريطانية انه اذا ما استمرت بريطانيا في تأكيد ادعاءات شركة النفط التركية، فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم [٨٤]،واعلنت حكومة الولايات المتحدة انها لاتريد لمواطنيها اي امتياز خاص في الاراضي المنتدبة، فكانت تريد احترام الحقوق المكتسبة فعلاً قبل الحرب العالمية الاولى بالاشارة الى امتياز جستر[٨٥]. ولكن كان واضحا ان شركة شل الهولندية الملكية والانكلو- فارسية شكلتا معاً جبهة متحدة ضد مطالبات ستاندرد أويل أوف نيوجرسي الامريكية في موضوع الدخول الى العراق بينما كانت هاتان الشركتان تجوبان الصحراء طولاً وعرضاً بحثاً عن النفط في العراق، كانتا تضعان العراقيل امام شركة نيوجرسي من ارسال خبرائها الى الموصل وكركوك وقد انسحب موقف الولايات المتحدة الامريكية من موضوع النفط على موقفها من الانتداب الذي عارضت فيه ايضاً اية فكرة لغرض الانتداب على المنطقة العربية، لكن فرنسا وبريطانيا اشترتا سكوتها بمنحها حصة في شركة النفط التركية [٨٦].

وهكذا اتفاق سان ريمو اتاح لفرنسا الحصول على النفط بشكل منتظم ودائم، كما ثبت مركز بريطانيا النفطي في المشرق العربي من خلال الدعم الرسمي من حكومتي بريطانيا وفرنسا. لكن هذا الاتفاق اثار قلق الولايات المتحدة الامريكية ودفعها الى الاهتمام بالنفط العربي.

المبحث الثالث

الاهتمام الامريكي بالنفط العراقي وأثره على التنافس البريطاني – الفرنسي ١٩١٤- ١٩٢٥

تعد الولايات المتحدة الامريكية من اكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، فهي الى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية، ويعود السبب في ذلك الى قدرتها التنظيمية والتكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة من جهة، وضخامة شركاتها النفطية العملاقة من جهة اخرى(٨٧)، وقد اعتمدت في كل ذلك على النفط المستخرج من اراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيس لدول اوروبا وبقية انحاء العالم بالنفط ابان الحرب العالمية الاولى ؛ وبعد انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لاسباب عدة، منها تزايد حاجة الولايات المتحدة نفسها الى النفط ونموه في مناطق جديدة كان اهمها في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما المشرق العربي، اذ اصبحت تزود اوروبا باحتياجاتها النفطية(٨٨).

ومنذ ذلك الوقت، ومع تراجع معدلات الانتاج وتصاعد حجم الاستهلاك، بدأت الولايات المتحدة تعتمد بشكل اساسي على استيراد النفط من الخارج، على الرغم من ان السياسة النفطية الامريكية تعتمد على التوازن بين الانتاج والاستهلاك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (٨٩).

وفي عام ١٩٠٩ ظهرت المصالح النفطية الامريكية على مسرح الصراع في المشرق العربي لأول مرة حين جاء الى اسطنبول الاميرال جستر كولبي (Jester Colby) بدعم من الرئيس الامريكي ثيودور روزفلت(٩٠) (Theodore Roosevelt) والغرفة التجارية في نيويورك، ومنذ وصوله قام بالاتصالات اللازمة مع الحكومة التركية التي وقعت معه اتفاقاً عام ١٩١٠ حصل بمقتضاه على حقوق التنقيب عن المعادن بما فيها النفط في المناطق التي سحبت من الالمان(٩١). وقد واجه هذا الاتفاق معارضة شديدة من قبل الالمان والبريطانيين، لكون الامتياز النفطي الامريكي يعطل مصالح الفريقين معاً، وكانت ردة الفعل قيام جبهة مشتركة من المصالح البريطانية والالمانية لمواجهة الزحف الامريكي، فتقدمت المانيا بأحتجاج شديد اللهجة الى الحكومة التركية، بينما نجحت بريطانيا في تحريض انصارها في البرلمان التركي ضد الامتياز الامريكي حتى تم اسقاطه(٩٢).

في خضم هذه الاوضاع دخلت الولايات المتحدة الامريكية من خلال الاميرال جستر كولبي على الخط ومن خلال الشركة العثمانية – الامريكية (Ottoman – Amereican Development Company) التي أودعت مبلغ ثمانية وثمانين الف جنيه في البنك التركي ؛ لتوسيع نطاق الاستثمارات الامريكية التجارية في الدولة العثمانية بصورة عامة، لكن المساعي الامريكية لم يكن لها تأثير يذكر سوى التشويش على المفاوضات بين الحكومة التركية والاطراف المذكورة، والسبب يعود الى صمود البريطانيين والالمان بوجه المنافسة الامريكية[٩٣]، والعمل على تشويه صورة جستر الامريكي، مدعين بأن له مخططاً للهيمنة على المصادر البترولية غير المستغلة في الدولة العثمانية. فرأى الالمان أن مشروع جستر ليس منافساً لهم فقط في امتياز النفط، بل يعد منافساً اجنبيا غير مرغوب فيه، وتهديداً لمشروع خط سكة حديد بغداد – برلين وحقوقهم الامتيازية وادركوا أن [٩٤] الطريقة الوحيدة لازعاج الدولة العثمانية من مشروع جستر هو نشر شائعات تقول بأن شركة ستاندرد أويل النفطية الامريكية هي التي تقف وراء مشروع جستر[٩٥].

ولم يتورع فون مارشال [٩٦] (Von Marschal) من تحذير الحكومة العثمانية من النفوذ الامريكي الخطر، مشيراً الى أنه لايهم الامريكان سوى الحصول على مصادر الثروة البترولية لصالح شركة ستاندرد أويل، فهذا الضغط كان له الاثر الكبير على الدولة العثمانية الذين صرحوا بأن ليس هنالك من ثمن يعوض الحكومة العثمانية على فقدان الصداقة الالمانية [٩٧].

اما الحكومة البريطانية فقد اعلنت انها تعارض المشروع الامريكي ؛ لكونه ليس بريطانياً، ولأنها ملتزمة بدعم المشاريع النفطية الوطنية البريطانية، وفي الوقت نفسه اعلن وليم دارسي[٩٨] (William Knox Darcy) حقه الحصري لمد انابيب النفط في ولايتي بغداد والموصل[٩٩]، ولم يبق امام الامريكان سوى التراجع دون التخلي نهائيا عن معركة البترول في الدولة العثمانية، وسحبوا المبلغ الذي كانوا قد اودعوه في البنك الوطني التركي، والبالغة قيمته ثمانية وثمانين الف جنيه[١٠٠]. وفي عام ١٩١٢ تم تأسيس شركة البترول التركية[١٠١] للتوفيق بين المصالح البريطانية والالمانية والاتفاق على عدم بحث اي فريق عن النفط واستغلاله في اي جزء من اراضي الدولة العثمانية بمعزل عن بقية الفرقاء[١٠٢].

ومن الجدير بالملاحظة ان الاتفاق البريطاني الالماني الذي قامت على اساسه شركة البترول التركية، والذي كان يهدف الى تقسيم مناطق استغلال النفط واراضي الدولة العثمانية، قد سقط بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وحلت مكانه اتفاقات جديدة.

وفي عام ١٩١٣ كان هناك ثلاث شركات تتنافس على امتياز نفط العراق، وهي البنك الالماني – بسبب حق الخيار الذي حصل عليه عام ١٩٠٤ –، وشركة النفط الانكلو – فارسية – بسبب ادعاءات مجموعة دارسي منذ عام ١٩٠٦ –، وشركة شل الهولندية الملكية – بسبب قرض مقداره (٥ , ١٢) مليون فرنك على الحكومة التركية مقابل استغلال الثروات النفطية، لكن تركيا رفضت ذلك بضغط من الالمان(١٠٣).

وفي الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ اعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية، وتمكنت بريطانيا في الثاني والعشرين من الشهر نفسه ١٩١٤ من احتلال البصرة، ووصلت بغداد في الحادي عشر من آذار ١٩١٧، وتمكنت من دخول الموصل في السابع من تشرين الثاني من عام ١٩١٨ (١٠٤).

وفي اثناء الحرب العالمية الاولى اصبح النفط مصدراً حيويا للطاقة. وقد ادت اهميته الكبرى بالنسبة الى المجالات الحربية الى ازدياد التنافس بين الدول الكبرى وتشجيعها على ارتياد الكرة الارضية ؛ بحثاً عن المناطق التي تحتوي على مخزون نفطي كبير. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد اشتركت في هذا السباق العالمي في وقت كان يتنبأ فيه خبراؤها بتناقص المخزون النفطي الامريكي الضخم في المستقبل القريب(١٠٥).

شكل موضوع النفط الشغل الشاغل للدول المتقاتلة والشركات الدولية في اثناء الحرب بعد ان اصبح الطلب عليه يتزايد يوماً بعد يوم وقد تفاهم عدد من هذه الشركات مع بعضها البعض لاستخراج نفط العراق واحتكاره (١٠٦).

لقد كان من آثار الازمة البترولية التي تعرضت لها الدول ولاسيما بريطانيا وفرنسا في اثناء الحرب، ان انشأت فرنسا اللجنة العامة للبترول برئاسة هنري بيرانجيه كما مر بنا في المبحث السابق، من اجل تنظيم سياسة بترولية اوروبية، وكان هدف الفرنسيين هو الحصول على تنازلات من جميع الحلفاء في الحصص من سائر الامتيازات البترولية كأمتيازات العراق وفارس، وفي هذا السياق خاطبت فرنسا وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون في السادس من كانون الثاني ١٩١٩ تطالب بحصة من نفط العراق (١٠٧).

ادرك البريطانيون ان الطريقة الوحيدة لتفادي الاصطدام مع الفرنسيين ومنعهم من الانجرار وراء الولايات المتحدة الامريكية حول مسألة النفط هو التضامن معهم، وفعلاً بدأت المفاوضات في الاول من شباط ١٩١٩ بين هنري بيرنغر والسير جون كادمان الممثل التنفيذي لشركة النفط التركية الذي طلب من آرثر بلفور الرئيس التنفيذي لوفد الصلح البريطاني بأن يبلغ بيرنغر بأن بريطانيا وافقت على الاعتراف

بـ (٣٠٪-٢٠) كحصة لفرنسا من نفط العراق، لكن كادمان تابع محادثاته مع الفرنسيين الذين طالبوا بحصة متساوية مع بريطانيا في نفط العراق وكردستان مقابل اتفاق تسليم الموصل لبريطانيا[١٠٨].

وفي الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩١٩ تم توقيع الاتفاقية النفطية حول نفط العراق، جاء فيها ان الحكومة البريطانية قررت منح الحكومة الفرنسية او من يمثلها حصة المانيا بما يقارب (٢٥٪) من الانتاج الصافي النفطي حسب الاسعار في الاسواق واحتفظت لنفسها بـ (٧٥٪)[١٠٩].

كان كل من لويد جورج، ومندوبي فرنسا وايطاليا قد اتفقوا مع الرئيس الامريكي توماسوودروويلسون[١١٠] (ThomasWoodrowWilson) في مجلس الاربعة على ان لاتسعى الدولة المنتدبة بأي حال من الاحوال الى الحصول على اولوية في الامتيازات ؛ واستندت وزارة الخارجية الامريكية الى هذا الاتفاق بدعم مطالبها، وطالبت بأن تتمتع الشركات الامريكية بالمزايا ذاتها التي يتمتع بها البريطانيون وغيرهم في كل من العراق وفلسطين [١١١].

وعلى الرغم من الاتفاقات التي حصلت بين الجانبين البريطاني والفرنسي والتي نصت جميعها على مشروع اتفاق للسير على نهج سياسة مشتركة في الشرق الاوسط من اجل استغلال مختلف الحقول النفطية وتوزيع حصص شركة النفط التركية، حدثت مشادات كلامية بين كليمانصو ولويد جورج هددت فرنسا فيها بدعوة شركة ستاندرد أويل الامريكية كحليف لها، بسبب شعور كليمانصو بأن التنازل عن الموصل لبريطانيا يعد خسارة فادحة [١١٢].

راقبت الولايات المتحدة تطور المحادثات البريطانية الفرنسية لاقتسام نفط العراق بحذر شديد ولاسيما من قبل شركات النفط الامريكية،وكان اعضاء الوفد الامريكي لمؤتمر السلام في باريس قد الموا بطرف من مباحثات لونغ – بيرانجيه المارة الذكر، فقدم الخبير النفطي الامريكي الكابتن وليم بل (William bill) مذكرة في الاول من آيار ١٩١٩ الى الوفد الامريكي لمؤتمر السلام في باريس حول اهمية نفط العراق، وضرورة اسهام الشركات الامريكية في استغلاله [١١٣]، ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد جهزت دول الحلفاء بـ (٨٠٪) من منتجات البترول في الحرب العالمية الأولى. وقد حقق هذا خسارة جسيمة في الاحتياطي الامريكي، ولهذا فأن الولايات المتحدة الامريكية بحاجة كبيرة الى ضمان موارد بترولية بأستمرار، وترى الولايات المتحدة ان لها الحق في مساهمة الصناعة الامريكية في استثمار مصادر النفط في الاراضي التي اوشكت على الانتقال تحت السيطرة البريطانية [١١٤].

وبناءً على ذلك ثارت ضجة في الصحافة الامريكية والكونغرس حول احتمال نضوب الاحتياطي النفطي الامريكي، وحاجة الولايات المتحدة الامريكية الى موارد خارجية للبترول، وقد طالبت الصحف باتخاذ اجراءات مقابلة ضد المصالح البريطانية النفطية في الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك فأن هناك خطراً جدياً لتصدع العلاقات الودية بين بريطانيا والولايات المتحدة اذا ابعدت بريطانيا المصالح النفطية الامريكية عن العراق بواسطة نفوذها السياسي غير العادل. وطالبت بعدم احترام اية امتيازات حصلت عليها اية جهة منذ الاحتلال البريطاني للعراق قبل اتخاذ مؤتمر السلام مقرراته النهائية [١١٥].

في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٢٠ اجتمع ممثلوا الحلفاء في سان ريمو للنظر في معاهدة الصلح الموقعة في سيفر، انتهزت بريطانيا هذه الفرصة للتوقيع على معاهدة سان ريمو النفطية التي حصلت فرنسا بمقتضاها على حصة من انتاج النفط العراقي، وفي مقابل ذلك سمحت فرنسا لبريطانيا بمد خط انابيب للنفط عبر الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، ليصب في موانئ البحرالمتوسط [١١٦].

لم تندهش وزارة الخارجية الامريكية لما جرى الاتفاق عليه، ولاسيما أنها كانت على علم تام بالمفاوضات التي جرت بهذا الشأن، وحين نشر فحوى الاتفاقية النفطية بين بريطانيا وفرنسا ازدادت شكوك الولايات المتحدة وتعززت وجهات نظرهم الخاصة بأن البريطانيين ينوون حرمانهم من التنقيب عن النفط في الاراضي التي كانت تدخل في نطاق الدولة العثمانية[١١٧].

عارضت الولايات المتحدة الامريكية اتفاق سان ريمو النفطي معارضة شديدة وعدته محاولة بريطانية – فرنسية للسيطرة على الثروة النفطية الموجودة في اراضي الدولة العثمانية المهزومة، كما رأت تنكراً لحقوق الامريكيين الذين قدموا للحلفاء الدعم والمساندة ابان الحرب[١١٨].كما ازعجت الاتفاقية شركات البترول الامريكية، اذ عدتها بمثابة جرس الانذار لها باحتمال اغلاق سوق النفط الحيوي في منطقة الشرق العربي في وجهها [١١٩].

وفي نيسان ١٩٢٠، منحت بريطانيا الانتداب على العراق، ونصت مقدمة مشروع الانتداب على انه بموجب الفقرة (٤) من البند (٢٢) من القسم الأول من ميثاق العصبة، تؤسس فيما بين النهرين دولة مستقلة، تحت توجيه ونصيحتها ومساعدتها احدى القوى الانتدابية، وحتى اللحظة التي تكون قادرة على حكم نفسها بنفسها، فأن الاتفاق يشمل تحديد الحدود لما بين النهرين، وبسبب المعارضة الامريكية، لم يقر مجلس العصبة وبشكل نهائي موضوع الانتداب. اذ تمسكت حكومة الولايات المتحدة، بالحصول على حصص نفطية مساوية للبريطانيين والفرنسيين ضمن الشركة التركية، وبسبب ذلك، تأخر تصديق مجلس العصبة[١٢٠].

وضمن هذا السياق اصدرت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة في الثاني عشر من آيار ١٩٢٠ نددت فيها بعدم تكافؤ الفرص في الانتدابات، والذي اقر في باريس عام ١٩١٩، وذهبت وزارة الخارجية الامريكية في هذه المذكرة الى ان الادارة البريطانية في العراق تعمل منذ عام ١٩١٩ على التحيز ضد الامريكان، وان بريطانيا تعد العدة بهدوء، لكي تسيطر وحدها على الموارد النفطية في هذه المنطقة[١٢١].

كانت الشركات الامريكية النفطية ومن بينها شركة ستاندرد أويل – نيو جرسي في مفاوضات متصلة مع بريطانيا منذ الحرب العالمية الاولى للحصول على امتياز لها في حقول نفط الشرق الاوسط التي كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني، ومن الجدير بالذكر ان شركة ستاندرد أويل – نيوجرسي قد اظهرت اهتمامها بحقول النفط في العراق منذ عام ١٩١٩، وبحثت هذه القضية مع الحكومة الامريكية، وقد بينت الحكومة الامريكية انها لاتؤيد مسعى اي شركة منفردة للحصول على امتياز في العراق، ولكنها مستعدة للعمل من أجل مصلحة صناعة النفط الامريكية، وكانت تلك الشركات تستند في مفاوضاتها ومن ورائها الحكومة الامريكية الى تطبيق سياسة الباب المفتوح[١٢٢] (Open Door Policy)، التي تقضي بأنه يجب ان تكون المناطق الواقعة تحت الانتداب مفتوحة لأي شركة، أو لجميع الشركات التي ترغب بامتيازات النفط في العراق بعد ان تختار شركة النفط التركية (١٢) منطقة في العراق، مساحة كل واحدة منها لاتتجاوز (١٦) ميلاً مربعاً، ويعرض ماتبقى من الامتياز الذي يعادل حوالي (١٥٠,٠٠٠) ميل مربع، للايجار الثانوي لأي فرد مسؤول أو شركة مسؤولة يمكن ان تكون مهمتها تطوير انتاج النفط في العراق[١٢٣].

بدأت مرحلة من المفاوضات والمساومات تركز الخلاف فيها حول مطالبة الولايات المتحدة بالغاء مبدأ الانفراد البريطاني – الفرنسي بنفط المنطقة العربية واحلال سياسة الباب المفتوح محله، ولمواجهة الشركات البريطانية العاملة في العراق تم انشاء تكتل من الشركات الامريكية سمي بـ (الشقيقات السبع)[١٢٤]، وبعد مناقشات طويلة تقدم كولبنكيان بمشروع لإعادة توزيع الحصص في شركة النفط التركية التي تشكلت بعد موافقة البريطانيين وذلك على النحو الآتي[١٢٥]:

شركة البترول الانكليزية – الفارسية ٢٣،٧٥٪، مجموعة شل الهولندية ٢٣،٧٥٪، شركة البترول الفرنسية ٢٣،٧٥٪، المجموعة الامريكية ٢٣،٧٥٪، كولبنكيان ٥ ٪. واطلق الشركاء على هذه الاتفاقية الجديدة اسم اتفاقية الخط الاحمر[١٢٦].

وقد ظهرت ردود الفعل الامريكية على هذا الاتفاق من خلال الرسائل والمذكرات الرسمية المتبادلة بين وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزون وبين سفراء البلدين في كل من واشنطن ولندن وتضمنت مذكرة السفير الامريكي في لندن الى اللورد كيرزون في آيار وحزيران ١٩٢٠ الادعاءات الآتية (١٢٧):

أولاً- ان البريطانيين والفرنسيين خرقوا ((مبدأ سياسة الباب المفتوح)) الذي يمنح دول مؤتمر الصلح في فرساي فرصاً متساوية.

ثانياً- ان الحلفاء مدينون بانتصارهم لمشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الاولى الى جانبهم وانه لابد من مكافأتها على ذلك.

ثالثاً- ان الولايات المتحدة تشكك في سلامة سيطرة بريطانيا على شركة النفط التركية على اساس مبادئ القانون الدولي. اي ان امتياز هذه الشركة قد منحه وزير المالية العثماني لشركة بريطانية بالمناصفة مع البنك الالماني عام ١٩١٤ دون مصادقة البرلمان العثماني عليه.

في آب ١٩٢٠ صرح اللورد كيرزون في رده على المذكرة الامريكية ان تكون بريطانيا استغلت مصادر النفط في المناطق العربية الواقعة تحت الانتداب بالقدر الذي تتطلبه الحاجة الحربية، ولا يحق للولايات المتحدة طلب تضمين صك الانتداب على البلدان العربية نصاً يسمح لجميع الأمم استغلال حقول النفط في تلك البلاد، لأن هذا الحق محصور بالدول الموقعة على ميثاق عصبة الأمم (١٢٨). وقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية هذا الاتفاق كونه مخالفاً لمبدأ الباب المفتوح الذي تتمسك به.

بعد عام ١٩٢٠، بدأت شركات النفط الامريكية تهتم اهتماما كبيراً باحتياطي النفط الخارجي واخذت تسعى للحصول على امتيازات جديدة في منطقة الشرق الاوسط، ولاسيما النفط العربي، يدفعها الى ذلك عدة عوامل منها(١٢٩):

أولاً- النقص المتوقع في احتياطي النفط الامريكي.

ثانياً- التخوف من احتكار بريطاني لاحتياطي النفط العالمي.

ثالثاً- ارتفاع حاجة الدول الكبرى للنفط بعد الحرب العالمية الاولى. وهكذا دخلت الولايات المتحدة الامريكية حلبة الصراع النفطي مع بريطانيا على نفط العراق، كانت بريطانيا قد اتبعت سياسة نفطية لابعاد الاجانب من التسلط على منابع النفط في الامبراطوريةالعثمانية ؛ والسعي للحصول على مقدار من النفوذ في ميادين النفط الاجنبية فأتبعت السبل الآتية(١٣٠):

١- منع الاجانب من امتلاك الآت استخراج النفط وتشغيلها في الجزر البريطانية وفي الممتلكات والاراضي المحمية.

٢- امتلاك الحكومة البريطانية معظم اسهم الشركات النفطية وتولي ادارتها مباشرة.

٣- اتخاذ التدابير للحيلولة دون بيع شركات النفط البريطانية ما تمتلكه من وسائل استخراج النفط الى الشركات الاجنبية والى الشركات التي تكون تحت السيطرة الاجنبية.

٤- اصدار المراسيم التي تمنع من انتقال اسهم شركات النفط البريطانية الى غير الرعايا البريطانيين.

وفي العشرين من تشرين الثاني ١٩٢٠ ارسل وزير الخارجية الامريكية المستر كولبي مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن اعتراض حكومته على اتفاقية سان ريمو للأسباب الآتية [١٣١]:

أولاً- مخالفة بريطانيا وفرنسا فيها لسياسة الباب المفتوح.

ثانياً- ادعاء الحكومة الامريكية ان بريطانيا وفرنسا نقضتا بنود هذه الاتفاقية وعهودها، بصيانة خيرات العراق لينتفع بها اهل البلاد والحكومة الوطنية المراد تأسيسها.

ثالثاً- اعتبرت بريطانيا امتياز شركة النفط التركية مشروعاً بينما هو بخلاف ذلك حسبما ترى.

كان قيام الحكم الملكي في العراق في آب ١٩٢١ والمناداة بفيصل بن الحسين ملكاً عليه ومنح العراق الاستقلال تحت الانتداب البريطاني على وفق ما جاء بقرارات سان ريمو نيسان ١٩٢٠ الخاصة بالعراق، والحق بتلك القرارات رسالة سرية اعطيت فيها حصة البنك الالماني في شركة النفط التركية الى فرنسا ومنح العراق الاسهام في الشركة بنسبة ٢٠٪، واصبحت مسألة الحصول على امتياز نفط العراق في مقدمة اهداف الدول الاستعمارية[١٣٢].

في اوائل عام ١٩٢٢ قدم المندوب السامي بيرسي كوكس[١٣٣] (Bercy Cox) رسالة الى الملك فيصل الأول يوصي بموجبها بإعطاء حق امتياز التنقيب عن النفط الى شركة النفط التركية بناءً على الرسالة التي حصلت عليها من الحكومة العثمانية في ولايتي الموصل وبغداد، وقد وافقت الحكومة العراقية على ذلك لتبدأ المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية [١٣٤].

وللامعان في الحاق الضرر في اقتصاد المملكة العراقية سافر مدير المكتب التنفيذي في بريطانيا جون كادمان في تموز ١٩٢٢ الى الولايات المتحدة - بحجة زيارة المنشآت النفطية فيها، واعلن عن ترحيب بريطانيا بدمج المصالح الخاصة الامريكية والبريطانية في تطوير حقول نفط الشرق الاوسط، وفي الشهر نفسه بدأت المفاوضات في لندن بين ممثلي شركة النفط التركية وممثلي سبع شركات امريكية ترغب بالاشتراك في نفط العراق، وناقش المتفاوضون سياسة الباب المفتوح، وكانت فرنسا في هذه المفاوضات حرجةً جداً ؛ لأنها ليست راغبة في اثارة المشاكل مع بريطانيا، وفي الوقت نفسه لا تريد ان تضحي بشئ من حصتها من اجل اشراك الامريكيين، وتخلصاً من هذا المأزق، قدمت عرضاً يتضمن تعديل اتفاقية

سان ريمو وسلب حقوق العراق بإلغاء حصته ٢٠٪، والاستعاضة عنها بمبلغ مقطوع عن كل طن او ما يسمى بالعوائد [١٣٥].

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٢٢ عقد مؤتمراً حضره ممثلون عن دائرة النفط وعن شركتي النفط التركية والانكليزية – الفارسية، ورأى المجتمعون ان من الافضل للعراق ان يمنح الشركة امتيازاً جديداً بديلاً عن تأكيد الامتياز الممنوح من الحكومة العثمانية في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٤[١٣٦]، وعدم اتخاذ اية خطوة لاستثمار النفط الى ان يتقرر مستقبل الموصل، ويتم الاتفاق على المصالح الامريكية بصورة نهائية، ووافقوا على مشروع اتفاق اولي حول سياسة الباب المفتوح تم التوصل اليه بين شركة النفط التركية والمجموعة الامريكية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٢، وتضمن اختيار الشركة عدداً من القطع من اراضي النفط المشمولة بالامتياز، وعرض بقية القطع بالمزايدة العلنية لجميع الراغبين. وتم الاتفاق على الغاء حصة العراق في الشركة والاستعاضة عنها بالعوائد[١٣٧].

وفي الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣ عقد مؤتمر لوزان لبحث المشاكل اليونانية – التركية، وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا تحل محل المعاهدة (سيفر ١٠ آب ١٩٢٠) التي رفض الاتراك ابرامها، وكانت الموصل احدى القضايا المطروحة على جدول اعمال المؤتمروقد ادت المساومات بين الوفود حول ولاية الموصل وامتياز النفط الى تأخرالاتفاق بين شركة النفط التركية والشركات الامريكية، فقد ارادت بريطانيا ابقاء الولاية ضمن الاراضي العراقية ؛ لأن السيطرة على الحقول النفطية ستكون اسهل مما لو ضمت الموصل الى تركيا[١٣٨].

عرضت شركة النفط التركية في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٢٣ على مجموعتها حصة مقدارها ٢٤٪ بشرط ان تعترف الحكومة الامريكية بشرعية الامتياز، وطلبت من وفدها في لوزان الذي حضر المؤتمر بصفة مراقب، ان يدعم موقف بريطانيا، لكن وزارة الخارجية الامريكية تجنبت اعطاء مثل هذا الوعد، واصرت على وجوب المصادقة على الامتياز من العراق قبل البدء بعملية التطوير[١٣٩].

ابرقت وزارة المستعمرات البريطانية في الثاني من كانون الثاني ١٩٢٤ الى المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس لكي يطلب من الحكومة العراقية التنازل عن حصتها، مقابل اعتراف الحكومة التركية بسيادة العراق على الموصل، ولكن الحكومة العراقية تمسكت بحقها لأن هذه المرحلة من المفاوضات لم تكن تتطلب مثل هذه التضحية، لا سيما بعد فشل مؤتمر لوزان في حل مشكلة الموصل [١٤٠].

صادق المجلس الوطني التركي على امتياز جستر في العاشر من نيسان ١٩٢٤، ونص الاتفاق على بناء سكك حديد مع حق استثمار نفط الموصل، لكن وزارة الخارجية الامريكية لم تتقدم لدعم هذا الامتياز، لأنها لاتؤيد مسعى اي شركة امريكية للحصول على امتياز في العراق بصورة منفردة، بل تعمل من اجل مصلحة صناعة النفط الامريكية برمتها، وتأييد سياسة الباب المفتوح(١٤١).

اما موقف الحكومة العراقية الفتية، كانت تعاني من عجز مالي وعسكري، وتتقاذفها القوى والقرارات الدولية في المؤتمرات والاجتماعات المغلقة، لم تكن قادرة على تحمل عبء موروث الامتيازات التي منحتها الحكومة العثمانية للشركات والدول الغربية.

تم الاتفاق في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٤على تقسيم الحصص بنسبة ٧٥ ,٢٣٪ لكل من الاطراف الاربعة و٥٪ لكولبنكيان، واعطاء الشركة الانكليزية –الفارسية عوائد تنازل مقدارها ١٠٪ من كل النفط الخام الذي تنتجه الشركة من قطعها الاربع والعشرين مجاناً، مقابل تنازلها عن نصف حصتها للمجموعة الامريكية، واتفقت الاطراف على اعتبار هذا الاتفاق ملغياً اذا لم تمنح الحكومة العراقية الامتياز للشركة في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من كانون الأول ١٩٢٥ (١٤٢).

قامت الحكومة العراقية في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٥ بدعوة شركة النفط التركية المدعية بالامتيازات الى ابراز المستندات والوثائق التي تثبت حقوقها في امتيازات النفط في بغداد والموصل، وبالنظر الى ان معظم اصحاب الامتياز كانوا من البريطانيين وحلفائهم، فقد توسط المندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس في هذا الامر، وأخذ يفاوض الحكومة العراقية، فقامت الحكومة العراقية بدراسة هذا الموضوع، وقررت في الثالث عشر من آب ١٩٢٥، عدم الاعتراف بالامتياز الذي تدعيه شركة النفط التركية، وفوضت وزير المالية ساسون حزقيل(١٤٣) لاتمام المفاوضات في لندن(١٤٤).

تألفت لجنة للنظر في مسودة الاتفاق، واقرت سريان الامتياز في منطقتي الموصل وبغداد، مع استثناء الاراضي المحولة(١٤٥) (نفط خانة) لمنع التداخل مع اعمال امتياز شركة النفط الانكلو – فارسية، وبعد مناورات سياسية من الطرفين، ومحاولات مستميتة من الجانب البريطاني لتوقيع الامتياز بأسرع وقت، كان وقف الملك فيصل الأول، مع ضرورة الاسراع لتوقيع الامتياز؛ لأنه كان يرى، التهديد والضغط الذي كانت تلوح به الحكومة البريطانية بين تسوية قضية الموصل وتوقيع مسودة امتياز النفط. وبعد مصادقة الملك على قرار مجلس الوزراء، وقع وزير المواصلات والاشغال مزاحم الباجه جي(١٤٦) اتفاقية

امتياز شركة النفط التركية في الرابع والعشرين من آذار ١٩٢٥، وبشروط مجحفة جداً، مما دفع وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني[١٤٧]، ووزير المعارف محمد رضا الشبيبي[١٤٨] على تقديم استقالتيهما، احتجاجاً على تنازل الحكومة العراقية عن حقها في الاسهم [١٤٩]. وبموجب هذا الاتفاق اصبح لشركة النفط التركية حق التنقيب واستثمار النفط في كافة أنحاء العراق باستثناء ولاية البصرة والاراضي المحولة في منطقة خانقين التي بلغت مساحتها حوالي (٨٠٠) ميلاً مربعاً وذلك على أثر تحديد الحدود العراقية الإيرانية.

الخاتمة:

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها:

أولاً- اظهرت هذه الدراسة التنافس البريطاني الفرنسي والامريكي المحموم دبلوماسياً وسياسياً طوال مدة البحث ١٩١٤-١٩٢٥. فكان الى جانب النفط محاولة مد سكة حديد برلين - بغداد من جانب المانيا الأثر الكبير في رفع حالة التأهب السياسي ليصبح في سقفه الاعلى العسكري الذي انتهى بحرب عالمية كبرى عام ١٩١٤.

ثانياً- خرجت المانيا والدولة العثمانية من المشهد دون ان يتم ترسيم الخطوط الاولى لموضوع الاتفاق النفطي، وبعد ان وضعت الحرب اوزارها كان الحضور الفرنسي ومناوراته للحصول على نصيب من نفط العراق واضحاً،عن طريق توافقات وتفاهمات بين الدولتين البريطانية والفرنسية جرت في دهاليز سايكس – بيكو وسان ريمو ولوزان.

ثالثاً- لم تكن الولايات المتحدة الامريكية في بداية الامر بعيدة عن حلبة الصراع الدولي على النفط العراقي بل كانت تراقب التطورات الجارية بين بريطانيا وفرنسا ومن ثم تحصيل ما يمكن تحصيله من اقتسام غنيمة النفط في العراق.

رابعاً- ان اشد الدول عداوة للعرب عامة وللعراق خاصة هي اكثرها استفادة من مصادر ثروتهم النفطية. فقد كانت سياسة هذه الدول وما زالت تستهدف ثروتنا القومية مستخدمة كل انواع الخداع والنهب والاستغلال، الى درجة انها لم تتورع عن بث النزاعات وتأجيجها بين دول المنطقة.

خامساً- ازدياد التكالب الاستعماري على نفط العراق لضخامة احتياطه وغزارة انتاجه وقلة كلفته وقربه من اسواق الاستهلاك، الامر الذي اكسبه اهمية بالغه دفعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية للدخول في حلبة المنافسة بعد ان اصبح النفط محوراً للصراع والنفوذ في نزاعات الشرق الاوسط.

سادساً- ثبت ان النفط ومشتقاته كان عاملاً مهماً من العوامل التي تؤثر سلباً او ايجاباًفي مسار المعارك ونتائجها فبريطانيا لم تحرز النصر في معركتها مع المانيا والنمسا الاَ بفضل تدفق النفط الى شواطئها كما يعزى اندحار المانيا والنمسا وخسارتها الحرب في معظم اسبابه الى قلة وجود النفط ومشتقاته لدى الجيوش الالمانية والنمساوية أُنذاك.

سابعاً- ان اهمية النفط في زمن الحرب لا تقل اهميته وقت السلم، فان النفط ومشتقاته سيبقى المحرك المهم والوقود الاساسي لالَة الحرب، ولاسيما الوحدات الميكانيكية منها. فبدون هذه المادة الحيوية تصبح الطائرات والصواريخ والمدرعات والدبابات والشاحنات والاساطيل مشلولة الحركة لا فائدة منها.

ثامناً- كانت الحرب الخفية التي استعرت نيرانها، بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية، من ابشع الحروب الرأسمالية الخفية ولم تكشف هذه الحرب عن الروابط التي تربط الرأسمالية في كل دولة برجال الحكومة والسياسة وعن تسخير الرأسمالية ورجال الدولة، لصالحهم فحسب، بل قد اثبتت ايضاً ان الرأسمالية والدوائر السياسية ورجال الحكومة يؤلفون في الحقيقة عصابة واحدة للنهب والسلب واستغلال الشعوب !!!

تاسعاً- اما بالنسبة لاتفاقات النفط التي ابرمت مع العراق، خلال النصف الاول من القرن الماضي، فكانت على شكل اتفاقيات امتيازية وقعها الحكام مع واحدة او اكثر من الشركات النفطية الغربية الكبرى، وكانت معظم هذه الاتفاقيات من النوع الشامل والاحتكاري، وهي متشابهة في شروطها وعناصرها حيث شملت مساحات واسعة وحددت آجالها بمدد طويلة بين ٦٠ و ٩٤ عاماً، اذ ينتهي عقد الامتياز في كركوك عام ٢٠٠٠، وفي الموصل عام ٢٠٠٧، وفي البصرة عام ٢٠١١. كما نصت هذه الاتفاقيات على منع البلد المنتج للنفط من فسخ العقد قبل انتهاء المدة، في حين انه يحق للشركة فسخ العقود وقت تشاء. وفي حالة النزاع كانت الاتفاقات تنص على حله عن طريق التحكيم وليس عن طريق المحاكم الوطنية.

عاشراً- لقد رسم النفط خارطة الشرق الاوسط، وبسببه قسم المستعمر الوطن العربي الى كيانات تفصلها حدود مصطنعة، زارعاً بينها بذور التفرقة والخلاف كي تبقى عاجزة عن النهوض فتظل ثرواتها النفطية تحت سيطرته. واليوم يعيد التاريخ نفسه، ويبرز النفط كعامل اساسي مهم في اعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لمنطقة الشرق الاوسط بعد الهيمنة الامريكية وتفردها بقيادة العالم في ظل المعطيات الجديدة التي افرزتها حرب الخليج الأخيرة.

هوامش البحث

١- فواز مطر نصيف، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ١٥١-١٥٣.

٢- مدحت باشا: ولد في عام ١٨٢٢ في اسطنبول، سياسي واصلاحي عثماني ذو توجه موالٍ للغرب، تولى مناصب عديدة منها والي لولاية بغداد ودمشق وولاية سالونيك ثم وزيرا للعدل ورئاسة الوزارة في الدولة العثمانية عام ١٨٧٢، نفي الى الطائف بالسعودية ثم توفي هناك عام ١٨٨٤ في ظروف غامضة، عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، مج٦، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص١٣٠.

٣- عبد الوهاب عزت، تاريخ النفط في العراق، مجلة المؤرخين العرب، العدد (١٥)، ١٩٨٨، ص ٣١.

٤- السلطان عبد الحميد الثاني: ولد عام ١٨٤٢ في الاستانة، تلقى تعليمه بالقصر السلطاني وتعلم اللغات العربية والفارسية والادب العثماني والعلوم الاسلامية على يد علماء عصره من عام ١٨٥٠ وتعلم السياسة والاقتصاد. وتولى الحكم عام ١٨٧٦ وهو الخليفة الثاني بعد المئة والسطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية والسادس والعشرون من ال عثمان الذين جمعوا بين الخلافة والسلطنة، قام بإصلاحات عديدة وحرص على تطبيق الشريعة الاسلامية وقاوم الاتجاهات الغربية المخالفة للحضارة الاسلامية كما اهتم بفكرة الجامعة الاسلامية، خلع بانقلاب عام ١٩٠٩، ووضع رهن الاقامة الجبرية حتى وفاته في عام ١٩١٨، عائشة عثمان أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد، ترجمة صالح سعداوي، عمان، ١٩٩١، ص١١-٤٨.

٥- عبد الحميد العلوجي، وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، مراجعة صاحب ذهب، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣، ص ٨٢-٨٣.

٦- فيلهلم الثاني: امبراطور المانيا (١٩١٨-١٨٨٨)، اكمل دراسته بجامعة بون، سعى ان يجعل المانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية، رفيعة المستوى، ركز اهتمامه بالسياسة الخارجية فتمكن من التقارب مع الدولة العثمانية، كان برنامجه الضخم في التسليح وقلة المامه في الدبلوماسية الاوروبية قد أسهم بشكل كبير في اشعال نار الحرب العالمية الاولى فقامت الفتن في المانيا اكرهت الامبراطور على النزول عن العرش، Encyclopedia Britannica< Vol<6<P.680

٧- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،٢٠٠٠، ص ١٧٥.

٨- كالوست سركيس كولبنكيان: ولد في مدينة تالاس في الاناضول، من اصل ارمني، تخرج من كلية (Kings college) في لندن، عين مستشاراً مالياً في وزارة المالية التركية في عام ١٨٩٠، قدم تقريراً الى السلطان عبد الحميد الثاني عن وجود النفط في العراق، مما دفع السلطان عبد الحميد الى تحويل ولايتي الموصل وبغداد الى ممتلكات خاصة، كان لكولبنكيان حصة ٥٪ في امتيازات النفط في العراق وفارس، محسن الموسوي، النفط العراقي في منح الامتياز حتى التأميم، دراسة وثائقية، الجمهورية العراقية، وزارة الاعلام، ص ١٥-١٦.

٩- نوري عبد الحميد العاني، النفط ١٩١٤-١٩٥٨، موسوعة حضارة العراق، ج ١٢، بغداد، ١٩٨٥، ص٩٥.

10- De: Novo American interests and polices the middle east (1900-1939) P.169.

١١- عبد الحميد العلوجي، وخضير عباس اللامي، المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.

١٢- نوري عبد الحميد العاني، النفط ١٩١٤-١٩٥٨، موسوعة حضارة العراق، ج١٢، المصدر السابق، ص ٩٥.

١٣- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج ١، المصدر السابق، ص ٦٦.

١٤- آرثر جيمس بلفور: ولد عام ١٨٤٨-١٩٣٠، من الشخصيات الدبلوماسية البريطانية المشهورة اصبح سكرتيراً في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ وبسبب نجاحاته السياسية تقلد منصب وزير اعلى في ايرلندا. اصبح وزيراً للمالية ١٨٩٥-١٩٠٢. رئيساً لحزب المحافظين بعد فشله في انتخابات عام ١٩٠٦. ثم شغل منصب رئيس الادميرالية البحرية البريطانية عام ١٩١٥ فوزيراً للخارجية ١٩١٦-١٩١٩، ألن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج١، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص٩١-٩٢.

١٥- ألبرت منتشاشغيلي، العراق في سنوات الانتداب البرطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ص١٣٤-١٣٥.

١٦- ارثر جيمس بلفور: سياسي بريطاني، شغل عدة مناصب سياسية هامة، فعين وزيرا للخزانة هاشم صالح التكريتي، التغلغل الالماني في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الاولى، المؤرخ العربي، جامعة البصرة، العدد(٢٧)، السنة (١٢)، ١٩٨٦، ص ٤.

١٧- حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دمشق، مطابع دار اليقضة العربية، ١٩٥٨، ص ٥٢.

١٨- مارك سايكس: سياسي ودبلوماسي وعسكري ورحالة بريطاني، كان مختصاً بشؤون الشرق الاوسط ومناطق سورية الطبيعية اثناء الحرب العالمية الاولى، وفي عام ١٩١٦ وقع مارك على اتفاقية سايكس – بيكو ممثلا لبريطانيا، كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق، العراق ١٩١٥ – ٢٠١٥، تقديم جورج قرم، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣أص ٣١

19- De: Novo American interests and polices the middle east, op cit. P.169

٢٠- فاضل حسين وآخرون، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية- التركية في الرأي العام، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٢..

21- De: Novo American interests and polices the middle east, op cit. P.169.

٢٢- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،٢٠٠٠، ص ٢٠٥.

٢٣- زيد عبدالمجيد الشناق، المدخل الى تاريخ الاردن وحضارته، عمان، المطابع العسكرية ،٢٠٠٣، ص ١٦٢.

٢٤- فرنسوا جورج بيكو: سياسي ودبلوماسي فرنسي مثل الجانب الفرنسي في توقيع اتفاقية سايكس – بيكو في ايار ١٩١٦ لاقتسام مناطق النفوذ مع بريطانيا و التاسيس للانتداب البريطاني على العراق فلسطين و الفرنسي على سوريا،

٢٥ – صحيفة الديار في ١٧ اب ١٩٩٠.

٢٦ – كمال ديب:

27 Mejcher, Helmut, Imperial Quest for oil, London 1910-1928 , aLondon,1929, university of London, p39-40.

28 Ibid<p40

29 Stocking, George W.middle East oil,1971,London,p

٣٠- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط ١، تقديم محمد المجذوب، بيروت، بيان للنشر،٢٠٠٠، ص ٢٠١.

٣١- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج ١، المصدر السابق، ص ١٨٧.

٣٢- المصدر نفسه.

٣٣- هنري بيرانجيه: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عام ١٩١٥ ورئيس اللجنة العامة للبترول عام ١٩١٧ الذي كلفه كليمنصو بمفاوضة الحلفاء، من أجل تنظيم سياسة بترولية أوروبية، وفي نيسان عام ١٩١٩، وقع بيرانجيه مع وولتر لونغ وزير المستعمرات البريطانية اتفاقا حصلت بموجبه فرنسا على نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ من النفط العراقي، اكتسب كفاءة وحنكة في الشؤون النفطية على ايدي كولبنكيان، حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٢٠٩-٢١٠.

٣٤- اندريه نوسشي، الصراعات البترولية في الشرق الاوسط، ترجمة أسعد محفل، بيروت، دار الحقيقة، ص ٦٤-٧١.

٣٥- هدنة مودروس: هي الهدنة التي قامت بين الدولة العثمانية والحلفاء في الحادي و الثلاثين تشرين الاول ١٩١٨ وقع شروط الهدنة عن الجانب العثماني وزير الشؤون البحرية رؤوف اورباي والاميرال البريطاني سومرست ارثركوف على متن السفينة اغا ممنون الراسية في مودروس ميناء جزيرة ليمنوس في بحر ايجة ونص البند (١٦) من الشروط على استسلام جميع القوات التركية الى الحلفاء، وعلى التصفية التامة للادارة التركية في البلاد العربية ومنها العراق، لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١، ص٤٧٣.

٣٦- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، المصدر السابق، ص ١٨٧.

٣٧- ديفيد لويد جورج: ولد عام ١٨٦٣ قي مقاطعة ويلز. سياسي بريطاني راديكالي المذهب، بدأ حياته الوزارية وزيراً للتجارة، ثم وزيراً للخزانة عام ١٩٠٨، ووزيراً للذخيرة عام ١٩١٥، فوزيراً للحرب بعد وفاة اللورد كتشنر عام ١٩١٦، ثم ما لبث ان انقلب على رئيس وزرائه موبرت سكوت لاتهامه بالضعف، الف وزارة ائتلافية عام ١٩١٦، قادت بريطانيا نحو النصر. بقي عضواَ في مجلس العموم البريطاني حتى قبل وفاتة عام ١٩٤٥، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ص ٤٦٥.

٣٨- جورج كليمانصو: رجل دولة سياسي فرنسي بارز ولد عام ١٨٤١، عين في عام ١٨٧٢ نائباً عن السين في الجمعية الوطنية، ثم وزيرا للداخلية فرئيسا للوزراء ١٩٠٦-١٩٠٩، شهد عهده كثيراً من الاضطرابات مما ادى الى اسقاط حكومته عام ١٩٠٩، عاد رئيسا للوزارة ليشكل حكومة ائتلافية لمواصلة الحرب العالمية الاولى، ترأس اجتماعات الصلح في باريس عام ١٩١٩، ثم اعتزل الحياة السياسية، توفي عام ١٩٢٩، باكسون، موسوعة مشاهير العالم، ط ١، ترجمة فريد حمدان، بيروت، دار الصداقة العربية، ٢٠٠٢، ص ٧٩-٨١.

٣٩- فاضل حسين واخرون، الصراعات البترولية على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٦٤-٧١.

٤٠- لوير دولبران، العراق من الانتداب الى الاستقلال ١٩١٤-١٩٣٢، ط ١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢، ص٨٣.

٤١- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج ١، المصدر السابق، ص ١٩١ و ١٩٧.

٤٢- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ط١، ترجمة سليم طه التكريتي، عمان، الاهلية للنشر، ٢٠٠٦، ص٢٥١.

٤٣- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

44- Hirst, David, Oil and puplic opinion in the middle east London, 1966, P-19

٤٥- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، ج ١، الاصول التاريخية للنفط العراقي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

٤٦- الشبكة الدولية للانترنيت وعلى الموقع: alhramain.com

٤٧- اللورد كيرزون: مواليد ١٨٥٩ سياسي بريطاني من حزب المحافظين، شغل منصب الحاكم العام للهند البريطانية في المدة مابين ١٨٩٩-١٩٠٥، عين وزير خارجية بريطانيا للمدة ١٩١٩-١٩٢٤، توفي عام ١٩٢٥، J.P. Kennyon Dictionary of British History , London , 1988 , P. 100-101

٤٨- جون كادمان: استاذ تكنلوجيا البترول والمعادن في جامعة برمنغهام ١٩٠٨ – ١٩٢٠ والمستشار النفطي لمكتب الاستعمار في حكومة ترينيداد (Trindad) ومساعد في قسم الفحم والمناجم وعضو في لجنة النفط الادميرالية في ايران ١٩١٣-١٩١٤، ومستشار الامور النفطية في الحكومة البريطانية، ورئيس لجنة النفط العراقية وشركة الانكلو – فارسية، Kent, oil And Empire, P.196,.

٤٩- هنري ديتر دينغ: مدير المكتب التنفيذي للبترول في بريطانيا ومدير كبرى الشركات النفطية مثل مجموعة شل الهولندية الملكية وتوابعها مثل شركة الحقول النفطية الانكلو – مصرية وشركة النفط التركية، Kent, Oil And Empire, P-197-198.

50- Shwodran, Benjamin, the middle east oil and the Great Power, 1959, New York, P201-202.

٥١- حافظ برجاس، الصراع على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٥٢- محمد السماك، استراتيجية الربط العربية، بين النفط والسياسية، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩١، ص ٧-٨.

٥٣- عصام خليفة، النفط العربي في معترك الصراع الدولي- خليفة تاريخية رقم (٢)، صحيفة الديار، في ١٨ آب١٩٩٠.

٥٤- حافظ برجاس، الصراع على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

55- Shwodran, the middle east oil, opcit, P 201-202

٥٦- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

٥٧- همرغرين وود: وزير الدولة لشؤون النفط في بريطانيا ١٩١٩، هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

٥٨- هنري بيرنغز: المفوض العام للانتاج النفطي في فرنسا، Shwodran, the middle East oil,opcit, p.201-202.

٥٩- حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، المصدر السابق، ص٨٤.

٦٠- اندريه نوسشي الصراعات البترولية في الشرق الاوسط، ترجمة اسعد محفل، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٧١.

٦١- نقلاً عن عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية النفط العراقي، ج١،المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

٦٢- اندريه نوسشي الصراعات البترولية، المصدر السابق، ص ٦٤-٧١.

63- Stocking, George W.middle East oil,1971,London,p.44.

٦٤- قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق، بغداد، شركة النفط الوطنية العراقية،١٩٧٥، ص ٦٨.

٦٥- المصدر نفسه.

٦٦- اندريه نوسشي الصراعات البترولية، المصدر السابق، ص ٧١.

٦٧- عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية النفط العراقي،ج١،المصدرالسابق،ص ٢٠٦-٢٠٧.

٦٨- عبدالرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية،١٩٥٤، ص ٩٧.

69- WWW.alharmin.com

٧٠- معاهدة سيفر: معاهدة وقعها الحلفاء مع تركيا في ١٠ آب ١٩٢٠، أكدت المعاهدة على الصفة القانونية لمعاهدة سان ريمو، وابقت المعاهدة على أحكام الامتيازات الاجنبية التي منحتها الحكومة العثمانية للشركات النفطية ورعاياها الحلفاء قبل ٢٩تشرين الاول ١٩١٤، وتاريخ بدء تطبيق المعاهدة واستكمالاً لتنفيذ قرارات مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠، عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، المصدر السابق، ص ٩٧

٧١- نقلاًعن عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفطالعراقي،ج١،المصدرالسابق،ص ٢١٥.

٧٢- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط٥، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٨٠

٧٣- المصدر نفسه.

74- WWW.Alukah

٧٥- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٨٢.

٧٦- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

٧٧- المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

٧٨- بينبردج كولبي: ولد عام ١٨٦٩ في ولاية ميزوري الامريكية. درس الحقوق في جامعة كولومبيا. شارك قي تأسيس الحزب التقدمي الامريكي. تولى منصب وزير الخارجية الامريكية من عام ١٩٢٠ – ١٩٢٥، في عهد الرئيس ثيودور روزفلت، توفي عام ١٩٥٠. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، المصدر السابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

٧٩- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، المصدرالسابق، ص١٨١.

٨٠- المصدر نفسه.

٨١- فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٠٩.

٨٢- المصدر نفسه.

٨٣- هارفي اوكنور، الازمة العالمية في البترول، ترجمة محمد مكاوي، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص ٣٧١.

٨٤- امتياز جستر: هو الامتياز الذي حصل عليه الادميرال الامريكي جستر كولبي عام ١٨٩٩، من السلطات العثمانية بالحصول على امتياز بناء ميناء وسكة حديد في الاناضول، يمتد منها فرع الى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة ٢٠ كم على جانبي السكة، غير ان البرلمان العثماني اجل النظر في لائحة الامتياز بسبب معارضة السفارتين الالمانية والبريطانية، هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٢٩١.

٨٥- حافظ برجاس، الصراع على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

٨٦- ثيودور روزفلت: ولد في نيويورك عام ١٨٥٨. درس علم الاحياء في جامعة هارفرد. عمل في وزارة البحرية اثناء الحرب الاسبانية –الامريكية ١٨٩٨. دخل السياسة في المجلس التشريعي لولاية نيويورك. زعيم الحزب الجمهوري، تولى الرئاسة الامريكية من ١٩٠١ – ١٩٩٩، توفي عام ١٩٩٩، www.marefa.org

87 - kent, oil and Empire, opcit, p. 105.

٨٨- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية – (وجهة نظر عربية)، سلسلة عالم المعرفة رقم (٥٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢، ص٣٨.

٨٩- محمد السماك، إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩١، ص٢٤.

٩٠- اوكنور هارفي، الأزمة العالمية في البترول، المصدر السابق، ص ٣٧١.

٩١- جورج طعمة، النفط والعلاقات العربية الدولية، مجلة قضايا عربية، العدد (٤)، نيسان ١٩٨٠، ص٢٢.

٩٢- اندريه نوسشي الصراعات البترولية، المصدر السابق، ص٣٥- ٣٧.

93 - kent,oil and empirc , op.cit,p 197-198.

٩٤- فون مارشال: هو السفير الالماني في اسطنبول عام١٩١٤، وآحد مؤسسي خط سكة حديد بغداد– برلين،

95 - kent,oil and empirc , opcit,p198.

٩٦- اندريه نوسشي الصراعات البترولية، المصدر السابق، ص ٣٥- ٣٧.

٩٧- وليم نوكس دارسي: بريطاني من أصل كندي عمل مهندساً للمناجم في استراليا، وهو من أوائل المنقبين عن النفط في العراق وفارس، نوري عبدالحميد العاني، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٦٨٩.

٩٨- تألفت شركة البترول التركية من البنك الاهلي التركي ٢٥٪، والبنك الالماني ٢٥٪، ومجموعة شل ٢٥٪، وكولبينكيان ٢٥٪، www.almosul.com.

99- www.almosul.com.

١٠٠-عبدالحميد العلوجي وخضيرعباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١،المصدرالسابق،ص١٥٣.

١٠١- فاضل حسين، العراق المعاصر، المصدر السابق، ص ١٢.

١٠٢- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٥٥-٥٧.

١٠٣- المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

١٠٤- اندريه نوسشيي الصراعات البترولية، المصدر السابق، ص٥٥-٥٧.

105- shwodran,Benjamin,op-cit,p-201-202.

١٠٦- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

١٠٧- محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، بغداد، وزارة الاعلام العراقية، ١٩٧٣، ص ٣٠.

108- www.alukah-net.

١٠٩- توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، لندن، دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٤٤.

١١٠- السياسة الامريكية والعرب، وضع مجموعة من الباحثين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٢٨.

١١١-عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، المصدر السابق،ص١٩٨.

١١٢- ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، بيروت،١٩٦٧، ص ٥١-٥٢.

١١٣- قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق، ج٢، بغداد، شركة النفط الوطنية العراقية، ١٩٧٥، ص ٦٦.

114- www.alukah-net.

١١٥- عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، المصدر السابق، ص ٢١٢.

١١٦- فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة الدبلوماسية العراقية الانكليزية، التركية وفي الرأي العام، بغداد، مطبعة اشبيلية، ١٩٧٧، ص ٢٥٠.

117- www.alukah-net.

١١٨- عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١،المصدر السابق،ص٢٠٠-٢٠١.

١١٩- محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية، المصدر السابق، ص ٣٣.

١٢٠- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص٢١٤.

١٢١- محمد السماك، استراتيجية الربط العربية، المصدر السابق، ص١٠.

١٢٢- توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ١٩٨٨، ص ٣٦-٣٧.

١٢٣- الشقيقات السبع: هي مجموعة الشركات الكبرى النفطية التي سيطرت على التنقيب والتسويق والتكرير لعقود حتى الستينات من القرن الماضي وهي: تكساسكو الامريكية، نيو جرسي (اكسون) الامريكية، موبيل اويل الامريكية، جلف اويل الامريكية، سوكال الامريكية، برتش بتروليوم البريطانية شركة شل الهولندية –البريطانية. ويمكن القول ان الشقيقات السبع قد اغلقت الباب امام منافسيها طيلة المدة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية، حافظ برجاس، الصراع على النفط العربي، المصدر السابق، ص ٢١٣.

١٢٤- السياسة الامريكية والعرب، تأليف مجموعة من الباحثين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص٢٧.

١٢٥- اتفاقية الخط الاحمر: هي خارطة لبعض املاك الدولة العثمانية رسم عليها خط احمر يطوق العراق وشبه الجزيرة العربية، باستثناء الكويت وفلسطين وسورية ولبنان. قدم الخارطة المندوب الفرنسي الذي اقترح على الشركات الاعضاء في الاتفاقية بان تحتكر شركة النفط التركية استثمار النفط في المناطق المحاطة بالخط الاحمر، وان لا ينفرد اي عضو بمفرده في التنقيب او الحصول على امتياز في هذه المنطقة دون اعلام بقية الاعضاء، والعمل في اطار شركة البترول التركية، حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، المصدر السابق ص ٢١٤.

126- www.Aljaredah.com

127 - Ibid

128- www.almosul.com

١٢٩- فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة الدبلوماسية العراقية، المصدر السابق، ص٣١٠.

130- www.alaalem.com

١٣١- نوري عبد الحميد العاني، النفط ١٩١٤ –١٩٥٨، المصدر السابق، ص.

١٣٢- المصدر نفسه، ص.

١٣٣- بيرسي كوكس: ولد في عام ١٨٦٤ في منطقة اكسيس البريطانية، لأبوين يهوديين. سياسي بريطاني. تخرج من كلية سانت هيرس، ثم عين في الهند عام ١٨٨٤ حتى عام ١٨٩٠. انتقل للعمل في الخليج العربي وايران عام ١٨٩٣ وحتى عام ١٩٠٣. في عام ١٩١٧ اصبح الحاكم السياسي للعراق من قبل الجنرال مود ثم انتقل الى طهران بصفة وزير مفوض.وفي عام ١٩٢٠ عاد ثانية الى العراق لتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب، وبقي في الخدمة الى ان احيل على التقاعد عام ١٩٢٠،توفي عام ١٩٣٧، المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص٢٩.

134- shwodran,Benjamin,op.cit,p.21.

١٣٥- نوري العاني، النفط ١٩١٤-١٩٥٨ أص.

١٣٦- تؤكد شركة النفط التركية على الرسالة السرية التي ارسلتها الحكومة العثمانية الى السفير البريطاني في اسطنبول ٢٨ حزيران ١٩١٤، على موافقة وزير المالية العثماني على تأجير شركة النفط التركية ترسبات النفط المكتشفة والتي ستكتشف في المستقبل في ولايتي الموصل وبغداد، اذ اصبحت هذه الرسالة البسيطة اهم وثيقة بيد الشركة لتعتمد عليها في المطالبة بحق الامتياز حتى بعد انهيار الدولة العثمانية، فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة الدبلوماسية العراقية، المصدر السابق، ص٣١٠.

١٣٧- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، المصدر السابق، ص ١٨٣.

١٣٨- المصدر نفسه، ص ١٨٢-١٨٣.

١٣٩- قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق، ج٢،المصدر السابق،ص٧-٨.

140- www.elaph.com.

141- Ibid.

١٤٢- ساسون حزقيل : ولد عام ١٨٦٠ في بغداد، ينتمي الى عائلة يهودية بغدادية اشتهرت في اعمال التجارة. درس في مدارس الاليانس، ثم درس المحاماة في فينا ونال شهادة الحقوق من الدرجة الاولى من وزارة الحقانية في اسطنبول، وكان يتقن كثيراً من اللغات. عين ترجماناً في ولاية بغداد عام ١٨٨٥. انتخب نائباً في مجلس النواب التركي عام ١٩٠٨. اصبح وزيراً للمالية في اول حكومة عراقية رأسها عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢٠. ثم اصبح وزيراً للمالية في حكومتي النقيب الثانية والثالثة. وفي وزارة عبد المحسن الاولى ووزارة ياسين الهاشمي. اسهم في وضع الاسس الصحيحة لقيام الاقتصاد العراقي وبنى ماليته على وفق نظام دقيق، اعتبر من الشخصيات المهمة في تاريخ العراق المعاصر. توفي عام ١٩٣٢ في باريس، مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٥، ص٨٧-٩٨.

١٤٣- الاراضي المحولة: وهي المنطقة الواقعة بين خانقين ومندلي وكانتا تعتبران فارسيتين ولكن اثناء فترة تحديد الحدود بين الدولة العثمانية وفارس عام ١٩١٣-١٩١٤ تم اعتبارهما تابعتان للدولة العثمانية من قبل لجنة ترسيم الحدود الدولية وكان موضوع المنطقتين يؤثر على امتياز شركة النفط الانكلوفارسية لأن اعتبارهما تابعتان للدولة العثمانية يفقد الشركة منطقتين غنيتان بالنفط لكن الدولة العثمانية تعهدت بأن يبقى الامتياز لهذه الشركة وبالتالي ضمنت هذه الشركة عدم دخول اي من الشركات المنافسة لها في امتيازها، عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، المصدر السابق، ص١٥٧.

١٤٤- كان من اهم شروط تلك الاتفاقية:

١ـ مدة الامتياز (٧٥) عاماً.

٢ـ تحديد سعر النفط باربعة شلنات ذهب للطن الواحد قابلة للتعديل بعد ٢٠ عام، علماً بأن الجنيه الاسترليني الواحد يساوي ٢٠ شلناً.

٣ـ قيام الشركة بمد انبوب لتصدير النفط بأسرع وقت ممكن، وبمدة لا تزيد عن اربع سنوات من تاريخ فحص وتحديد مساحات معينة من الاراضي. www.almosul.com

١٤٥- مزاحم الباجه جي، ولد في بغداد عام ١٨٩٠ أكمل دراسته الاعدادية في بغداد ثم حصل على شهادة الحقوق من اسطنبول. اصبح في عام ١٩٢٤ عضواً في المجلس التأسيسي العراقي ممثلاً عن مدينة الحلة ووزير للعدل. وممثل سياسي للعراق في لندن عام١٩٢٧.ووزيراً للداخلية عام ١٩٣١. ومندوباً للعراق في عصبة الأمم المتحدة. رئيس وزراء العراق ١٩٤٨-١٩٤٩. توفي في الامارات العربية المتحدة ودفن فيها عام ١٩٨٢، فالديمار غالمان، عراق نوري السعيد، تحقيق سيار الجميل، دار ميزوبوتاميا، ٢٠١٥، ص٢٥٢

١٤٦- حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، المصدر السابق، ص١٠٣.

١٤٧- رشيد عالي الكيلاني، ولد عام ١٨٩٢ في بعقوبة، رمز من رموز الوطنية العراقية، بدأ حياته السياسية متنقلاً بين اسطنبول وبغداد والموصل من خلال عمله في الجمعيات السرية التي كانت تنادي باستقلال العراق والوطن العربي عن الدولة العثمانية، اصبح وزيراً للعدل عام ١٩٢٤ ثم وزيراً للداخلية عام ١٩٢٥ ثم اصبح رئيساً للديوان الملكي في عهد الملك غازي كان سياسياً ذو توجهات عربية قومية ومن المعارضين لاي تدخل بريطاني في شؤون العراق. شكل حكومة الانقاذ الوطني عام ١٩٤١، وبعد اعلان الحرب على بريطانيا من قبل قادة حركة مايس ١٩٤١ وعلى رأسهم رشيد عالي قررت بريطانيا الزحف الى بغداد فغادرها الكيلاني الى ايران، عاد الى العراق بعد الاطاحة بالنظام الملكي في ١٤تموز ١٩٥٨. اخذ ينتقد سياسة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم فدبرت له تهمة قلب نظام الحكم مع مجموعة من السياسيين وسرعان ما اطلق سراحه وغادر العراق الى لبنان حتى وفاته عام ١٩٦٥، نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً حقائق واسرار عن ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١-١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٨٩، ص١-٣.

١٤٨- محمد رضا الشبيبي، ولد في النجف عام ١٨٨٩ زعيم وطني ومن شعراء العراق المعروفين ينحدر من اسرة علمية وكان مصلحاً اجتماعياً ورجل دولة، تلقى تعليمه الاول على يد والده، كانت بدايته السياسية حين اشترك مع الجيش العثماني ضد الانكليز في موقعة الشعيبة عام ١٩١٤ شارك في ثورة العشرين مع بعض شيوخ عشائر الفرات الاوسط وكان احد الاعضاء البارزين لحزب الاستقلال وعضوا في حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٠ وعين وزيراً للمعارف عام ١٩٢٤، عضو في مجلس النواب ١٩٢٥و١٩٣٣و١٩٣٤ وعضو في مجلس الاعيان عام ١٩٣٥ ثم رئيساً لمجلس الاعيان عام ١٩٣٧. ورئيس لمجلس النواب عام ١٩٤٤. رئيس المجمع العلمي العراقي ١٩٤٨. ثم عضواً في مجلس الاعيان حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي عام ١٩٦٥، فالديمار غالمان، عراق نوري السعيد، المصدر السابق، ص١٦١.

The British, French, and American Competition

Conclusion

The researcher summarizes many findings:

First: this study shows the British , French, and American competition as politically and

diplomatically energetic along the research's period 1914 -1925. In addition to the researching

for oil , they try to build a railway station between Baghdad-Berlin , this incident aroused the

political emergency and changed the military affairs that caused the First World War 1914.

Second: The Ottoman Empire and Germany are unable to draw any line for the oil agreement.

By the end of the war, the French presence as well as their maneuvering to gain the Iraqi oil is

very clear, according to many French and British contracts took place in abysses of Sykes-

Picot, San-Remo, and Loosen.

Third: The United States was not far away from the international struggle about the Iraqi oil.

They observed the evolutional incidents between France and Britain, so that the United

States planned to gain the Iraqi Oil.

Fourth: The most hostile countries against the Arab Nations in general and Iraq in particular

are those countries which are still get benefit from the oil resources. They attempts all types

of tricks and exploitation to the extent they planted the seeds of hatred and conflict among

the regional countries.

Fifth: The imperialistic greed increased to possess the Iraqi oil , for its enormous production

and richness as well as it is not far away from the commercial markets. These are the most

important reasons which made British , French and The United States of America entering

the completion racetrack when oil becomes the core of struggle and influence in middle east.

Sixth: The oil has affected both the negative and positive results in the war , for example

Britain won the battle against Austria and Germany because of , a lot of oil amounts flowing

in their shores. On the other side, Germany and Austria lost the war. because their armies

suffered the shortage of it at that time.

Seventh: The significance of the oil in peace was the same as in war, the oil will remain the

essential fuel for the war machinery, especially the mechanical units, such as airplanes, missiles, tanks, battle ships and vehicles. Without this type of fuel all these objects are useless and futile.

Eighth: The concealed war among the United States, Britain and France is one of the cruelest

unseen capitalistic wars. This war exposes nothing about the ties that connect capitalism in

each state with the men of politics and government. It proves that the capitalism, political

offices, and the men of government represents one gang that robs and exploits nations.

Ninth: The oil contracts that signed with Iraq during the first half of the last century were

selected contracts signed by rulers with one or more of western oil companies. Most of these

contracts are comprehensive and monopolistic ones for long terms between 60 to 94 years,

for example, the ending of the manipulated contract in Kirkuk 2000, in Mosel 2007, and

Basra 2011. These contracts prevented the productive country of the petrol to break down the

contract at any time, whereas the company has a right to end the contract freely.

Tenth: The oil has framed the Middle East map, as a result the colonist has divided the Arab

homeland into artificial borders , sowing among them the seeds of division and disparity in

order to take their ability of rising as well as controlling their petrol wealth. History repeats,

the oil appears as one of the most important factors in forming the geographic and political

map to the Middle East region, after the American dominance which emerged due to the

latest Gulf War.